

البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي

«دراسة نظرية على المجتمع السعودي»

د. تركي بن محمد العتيان (*)

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور البطالة في تغذية السلوك الإجرامي لدى الفرد، وقد قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة ثم وضع عدداً من التساؤلات البحثية مثل : معرفة الأبعاد النفسية والاجتماعية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالجريمة . وما الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على السلوك الإجراميين في ضوء بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي؟ لذلك أهدمت الدراسة بشرح خمس نظريات وهي كالتالي :

أولاً: نظرية التحليل النفسي التي تركز على أن السلوك الإجرامي نتيجة للصراعات النفسية لدى الفرد والضغط النفسية التي تحدث بسبب الفشل والإحباط وعدم تحقيق الأهداف فتتفاعل هذه العوامل مع طبيعة حياة الفرد في البيئة التي تحيط به ، ولا شك أن للبطالة إفرزات ودور في ذلك حيث إن الفرد لا يشعر بالأمن والاستقرار لعدم وجود دخل ثابت يوفر له حاجاته الأساسية التي تكفل له الحياة .

ثانياً: نظرية الضبط الاجتماعي التي تركز على فكرة أن الوظيفة تنسق وتضبط الحياة الاجتماعية للفرد فعدم توفر الوظيفة للفرد يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية وهذا يجعل نشاط السلوك الإجرامي يزيد لعدم تقييد العاملين بأنظمة المجتمع .

(*) رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية .

ثالثاً: نظرية التوتر الاجتماعي التي تؤكد أن التعارف من الأهداف الموجودة في المجتمع وبين الوسائل المتاحة والمشروعة لتحقيقها، لذلك فإن هذا التعاون يؤثر على أفراد المجتمع ويجعلهم يشعرون بالتوتر ويظلون في صراع بين تحقيق الأهداف (وظيفة، دخل...) وبين صعوبة تحقيقها (تدريب، تعليم...)، فإما أن يقبل الفرد بالوضع أو يخرج عليه فتحدث الجريمة نتيجة شعورهم بالإحباط لعدم توافر الدخل المادي الثابت.

رابعاً: نظرية الوسم الانحرافي لها دور في تغذية البطالة للسلوك الإجرامي، فتركز هذه النظرية على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم (الفرد) بدلاً من طبيعة العمل الإجرامي، أي ما الذي دفعه لارتكاب الجريمة، فموقف المجتمع هو الذي يكسبه فعلاً صفة الإجرام من عدمه. فمتى ارتكب الفرد فعلاً إجرامياً ما لا يرحمه المجتمع ويتقبله بعد العقوبة فيصفه طوال حياته بالمجرم، مما يجعله يعود للجريمة مرة أخرى، وتوضح صحيفة السوابق في المجتمع السعودي ذلك تماماً.

خامساً: النظرية الأخيرة وتسمى نظرية الاختيار الاقتصادي، التي تركز على أن من حق الفرد الاختيار بين العمل المشروع وغير المشروع الذي يرتكز على مدى الجاذبية والامتيازات الموجودة في كل خيار من عدمه، فإذا كانت الوظيفة لا توجد فيها امتيازات مثل دخلها قليل وتتطلب جهداً وساعات عمل كثيرة، فمن الطبيعي أن الفرد سيتجه لارتكاب الجريمة باختياره الوسائل غير المشروعة للكسب المادي ونرى ذلك في الرشوة والفساد الإداري.

وتم ختام تلك المناقشة بتوضيح دور الشريعة الإسلامية التي بينت أن السلوك الإجرامي الذي تغذيه البطالة لا يعود لسبب واحد وإنما لعدة أسباب، نفسية (داخلية وخارجية) واجتماعية وبيئية، وتؤكد هذه الدراسة من خلال توصلها لنتيجة الوقاية والعلاج، أن ضعف الوازع الديني هو الإحساس الذي يجعل الفرد قريباً من ارتكاب الجريمة، وشرعت التعاليم الإسلامية، الزكاة والصدقة والمساعدات المالية للحفاظ على تكافل المجتمع وروابطه وبالتالي منع الجريمة.

بعد أن تم استعراض النظريات وما قدمته من معرفة وفهم علمي لدور البطالة نفسياً في ارتكاب الجريمة، قدمت الدراسة أهم العوامل المؤثرة في دور البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (نفسية — اجتماعية — اقتصادية) ثم قدمت مرحلتين (يمكن اعتبارها توصيات) لبعض الأساليب الوقائية للحد من دور البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي والمرحلة الأخرى طرق علاجية تحد من زيادة الجريمة.

المقدمة

إن المتغيرات الاقتصادية لها أثر فعال في حياة أفراد أي مجتمع في هذا العالم، لذا نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً على دخل الفرد ومصروفاته، الذي هو الشريان المهم لتلبية حاجاته الأساسية الضرورية ليعيش محققاً الهدوء والأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي له ولعائلته.

فنجد أن التفاعل المباشر المتبادل بين الأزمات الاقتصادية التي يمر بها أي مجتمع، سيكون لها تأثير مباشر بطريقة أو بأخرى على الانحراف، ومن ثم ارتكاب بعض الشباب للجريمة وبالذات العاطلون عن العمل من هؤلاء الشباب.

فإن العمل والارتباط بوظيفة ما، يوفر دخلاً ثابتاً للفرد، ويضمن تفاعله مع مجتمعه أفراداً ومؤسسات، ويمنحه قيمة للاعتراف بنفسه وبمكائنه أمام مجتمعه. وعلى العكس حينما يفقد الإنسان وظيفته ولا يجد مصدر دخل ثابت، فهذا الانسجام في الشخصية والتفاعل بينه وبين مجتمعه يختل، وتكون ردة الفعل حدوث مشكلات على مستوى الفرد، باللجوء لأي وسيلة سلبية أو إيجابية ليحصل على حاجاته الأساسية، الجسمية والنفسية والاجتماعية. وتكون النتيجة في الغالب خروج على المعايير والقيم والسلوك السوي في المجتمع وهذا قد يسبب انحرافاً أو جريمة.

ومن هنا نجد أن الأزمات الاقتصادية، قد تولد ركوداً اقتصادياً يفقد الفرد أحياناً وظيفته، أو يقل دخله أو لا تتوافر وظائف جديدة للشباب الذي قد أكمل تعليمه الجامعي، أو الأكاديمي، أو حتى المهني، مما قد يحدث بطالة قد تؤدي إلى مشاكل، ومنها الانحراف وتفشي الجريمة على اختلاف أنواعها.

١ . ١ منهج وإجراءات الدراسة

١ . ١ . ١ تعريف المشكلة وأهميتها

الشباب في المجتمع هم عنصر فعال وبناء للنهوض به ، ولكن حينما يحدث خلل في نمو المجتمع وتقدمه ، فلا شك سيكون هذا ناتجاً عن مشكلة يواجهها شباب ذلك المجتمع . ، وقد تكون إحدى مشاكل شبابه هي البطالة . شمس وآخرون (١٩٩٤) وجدوا أن البطالة بين الشباب تعتبر عاملاً مهماً ودافعاً قوياً لوقوع الجريمة ، حيث وجدوا ٧٩٪ من أفراد عينة دراستهم والبالغ عددهم (٣٤٨) ارتكبوا الجريمة بسبب البطالة .

ويلاحظ أن التطور والتغير الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي حدث وما زال في المملكة العربية السعودية ، لا بد أن يؤثر في طبيعة حياة المجتمع السعودي بصفة عامة ، وبالأسرة بصفة خاصة ، حيث إن الناحية الاقتصادية وتأثيرها في المجتمع لها دور في وصف وتحليل أسباب الجريمة . فانخفاض دخل الفرد أو عدم توافر دخل ثابت بسبب عدم وجود وظيفة ، إضافة إلى ذلك نجد أن هناك زيادة في متطلبات الأسرة وحاجاتها ، كل ذلك قد يكون من العوامل التي لها تأثير بدرجات متفاوتة على ارتفاع نسبة الجريمة في أي مجتمع . فالبطالة كظاهرة اجتماعية لا تقتصر على المجتمع السعودي فقط ، ولكن تتصف بها مختلف المجتمعات على مختلف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فتوجد في الدول المتقدمة أيضاً مثل ما توجد في الدول النامية (عجوه ١٤٠٦) .

ونجد أن عدداً كبيراً من الخريجين يزيدون سنة بعد أخرى وهم لا يجدون وظائف كافية . فعلى سبيل المثال في عام ١٤٠٣هـ / ١٤٠٤هـ بلغ عدد الملتحقين بالمراحل الثانوية والمراحل الجامعية في المملكة ١٦٠٢٨٦ طالباً وارتفع هذا الرقم إلى ٢١٩٢٤٤ طالباً في ١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ أي بنسبة ٣٧٪ (شمس وآخرون ١٩٩٤) .

كما أشار السلطان (١٤٢٣هـ) إلى أن الإحصائيات تشير إلى أن أعداد خريجي الثانوية العامة في المملكة العربية السعودية تفوق في أعدادها الطاقة الاستيعابية

لمؤسسات التعليم العالي، مما جعل عدداً كبيراً من خريجي الثانوية غير قادرين على الالتحاق بهذه المؤسسات، وأشار إلى أن هؤلاء الشباب يرغبون في العمل ولكنهم في الغالب لم يوفقوا مما يجعل العمالة الوافدة يشغل وظائف يكون المواطن في حاجة أساسية إليها.

عدد المعلمين	عدد الطلاب	عدد الفصول	عدد المدارس	عدد طلبة الثانوي
٤٧٧	٩٥٨٤	٣٦٨	٥٠	١٣٩٠/١٣٨٩هـ
٣٠٠٧	٥٤٨٤١	٢٠٩٢	٢٥٩	١٤٠٠/١٣٩٩هـ
٨١٩٥	١٢٧٠٤٢	٤٧٧٧	٥٨١	١٤٢٠/١٤١٩هـ
٢٣٨٣٣	٣٣١٠٧٦	١١٤٨٧	١٤٤٩	١٤٢٢/١٤٢١هـ

السالم (١٤٢٣)، ص ٦٧٦.

عدد المقبولين في مرحلة البكالوريوس ١٤٢٠/١٤٢١هـ	عدد المقبولين فيما دون البكالوريوس ١٤٢٠/١٤٢١هـ	عدد الخريجين من الثانوية العامة ١٤٢٠/١٤٢١هـ	الفئة
٣٥١١٨	١٥٨٠٢	٨١٢١٥	بنين
٥٦٩٨١	٩١٥٧	٨٧٧٨١	بنات

السالم (١٤٢٣)، ص ٦٧٦.

ولعل استعراض الجدولين المذكورين أعلاه يؤكد لنا وبالأرقام أن عدد الطلبة والخريجين في أنحاء المملكة العربية السعودية بين العام ١٣٨٩هـ و العام ١٤٢٢هـ في ارتفاع مما قد يزيد من مشكلة البطالة بين الشباب لعدم القدرة على توفير العدد الكافي من الوظائف لهم بعد تخرجهم مباشرة. وهذا ما توضحه الأرقام في الجدولين التاليين لعدد الخريجين والتي تزيد نسبتها سنة بعد سنة، مثال: نجد أن عدد الطلاب ١٢٧٠٤٢ في العام الدراسي ١٤١٩/١٤٢٠ بينما زاد العدد ليصبح ٣٣١٠٧٦ في العام ١٤٢١/١٤٢٢. ويؤكد ذلك نسبة المقبولين لمرحلة البكالوريوس للعام ١٤٢١/١٤٢٢ والتي

تقدر بـ ٣٥١١٨ طالباً و ٥٦٩٨١ طالبة والمتوقع تخرجهم بعد أربع سنوات من التاريخ المذكور . تلك الزيادة في الأعداد تحتاج إلى توفير وظائف تساعدهم في الحصول على دخل ثابت يستطيعون من خلاله بدء حياة اجتماعية هادئة مستقرة (تكوين أسرة) خصوصاً أنهم من فئة الشباب . فإذا لم يتم تدارك أمرهم فيحتمل أن تحدث بطالة ، وقد تسبب هذه البطالة سلوكيات لا يقرها المجتمع وقد تخل بأمنه واستقراره .

إحصائية بأعداد الطلاب الخريجين (بنين) والمتوقع تخرجهم من الثانوية العامة للأعوام (١٤١٦/١٤١٧هـ إلى ١٤٢٩/١٤٣٠هـ)

العام الدراسي	عدد خريجي الثانوية العامة
١٤١٦/١٤١٧هـ	٥٢٢٣٠
١٤١٧/١٤١٨هـ	٥٨٠٠٣
١٤١٨/١٤١٩هـ	٧٠١٦٦
١٤١٩/١٤٢٠هـ	٧٧٧٦٤
١٤٢٠/١٤٢١هـ	٨٦٢٥٢
١٤٢١/١٤٢٢هـ	٩٠١٨٨
١٤٢٢/١٤٢٣هـ	٩٣٠٩٩
١٤٢٣/١٤٢٤هـ	٩٦٨٢٥
١٤٢٤/١٤٢٥هـ	٩٨٠٤٨
١٤٢٥/١٤٢٦هـ	٩٨٨٣٦
١٤٢٦/١٤٢٧هـ	١٠٠٥٣
١٤٢٧/١٤٢٨هـ	١٠٣٣٢٣
١٤٢٨/١٤٢٩هـ	١٠٢٣٤٦
١٤٢٩/١٤٣٠هـ	٩٩٣٨٧

العبدالحافظ ، ٧٧٩ : ١٤٢٣هـ

يوضح الجدول أن أعداد الخريجين في مرحلة الثانوية (يعرض الباحث هذه الفئة كمؤشر فقط) في زيادة وارتفاع، هذا يعكس حصيلة النمو السكاني السعودي السنوي الذي قدر بـ ٢, ٤ ليصل في عام ١٤٤٠هـ إلى ٣٩ مليون نسمة منهم ٢٢ مليون نسمة في سن التعليم، مما يبرز زيادة عدد الخريجين من سنة إلى أخرى حيث قدر عدد الخريجين بـ ٥٢٢٣٠ في عام ١٤١٦/١٤١٧هـ وسيصبح في العام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ حوالي ١٠٠, ٠٠٠ خريج، وهذا يدعو وجوب البحث عن مؤسسات تعليمية وتدريبية تطور وتستوعب هذه الفئة من الشباب لئتم انخراطهم في وظائف مناسبة توفر لهم دخلاً كافياً، وهذا يلزمه تضافر الجهود لإيجاد الحلول، وأن لم يحصل ذلك فيحتمل أن ينتهي الأمر بهؤلاء الخريجين إلى رفع نسبة البطالة في المجتمع السعودي ويضعف النمو الاقتصادي ويؤثر على برامج التنمية المختلفة، إذاً لا بد من أن تكون النظرة للمستقبل وربطه بالحاضر والماضي، للتقليل من المشاكل بشكل عام، ومنها البطالة بشكل خاص، ولتأكيد ذلك نجد أن خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) قد أوضحت أنه من ما مجموعه ٣, ٨١٧ ألف من القوى العاملة السعودية المتوقع دخولها لسوق العمل خلال السنوات الخمس المنتهية في عام ١٤٢٥هـ يوجد بينهم ما نسبته ٦٥٪ حاصلين على الثانوية العامة فما دون، مقابل ٩, ٢١٪ من الداخلين لسوق العمل من السعوديين ممن يحملون شهادات جامعية معظمهم خريجو كليات نظرية لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل. وبالنظر للنسب المذكورة أعلاه فقد يتضح أن هناك بطالة في المجتمع السعودي وقد تزيد هذه البطالة من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الفرد والمجتمع، وتجعله عرضة لارتكاب الجريمة لا بقصد الاحتراف ورغبة في ارتكاب الجريمة وإنما من أجل الحصول على المال الذي هو عصب الحياة.

وإن دراسة ظاهرة البطالة كعامل مؤثر في ارتكاب الشباب للجريمة في المجتمع السعودي سيكون له أهمية علمية؛ حيث ستزودنا الدراسات بفهم أكاديمي لأثر تلك الظاهرة على السلوك الإجرامي، وستكشف لنا مدى حجم هذه المشكلة على مستوى الشباب، وكذلك على مستوى الأجهزة الأمنية من حيث التعامل معها، ومعرفة أثرها، وكيفية وضع الخطط الأمنية والبرامج لها. كل هذا سيساهم في نقص الجريمة لدى

الفرد السعودي لأن كثرة الجرائم سينعكس على الأسرة والمجتمع ومؤسسات المملكة بشكل سلبي، وفي حالة فهم ظاهرة البطالة ستكون نتائجها أيضاً مفيدة لخطط التنمية لمعالجة هذه المشكلة لدى الشباب في المملكة العربية السعودية.

وحيث إن هناك عوامل عديدة ومختلفة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ولكن هذه الدراسة ستركز على سيكولوجية البطالة أو بالأصح الأبعاد النفسية للبطالة، وتفسيرها وأثرها على السلوك وطرق علاجها بشكل عام.

وستركز هذه الدراسة على جانب البطالة كعامل من عوامل ارتكاب الجريمة، خصوصاً في هذا الوقت لما تشهده المملكة العربية السعودية من متغيرات اقتصادية واجتماعية تتأثر سلباً وإيجاباً بالأزمات الاقتصادية والحروب التي حصلت، كحرب إيران والعراق، والعراق والكويت، وأفغانستان وأمريكا ثم الاحتلال الأمريكي للعراق. وأخيراً أزمة الشرق الأوسط بفلسطين. ومن آثار هذه الأزمات الاقتصادية وزيادة عدد السكان وتأثر المجتمع بالمتغيرات من حولة، نادت المملكة العربية السعودية على المستوى الرسمي بسعودة الوظائف في مختلف المهن، وأصبح شعاراً رسمياً تدعّمه بكل قوة. وهذه دلالة على أنه يوجد عدد من الشباب السعودي عاطل عن العمل أو في وظائف دخلها المادي أقل من المطلوب على مستوى الوظائف الأهلية أو الحكومية.

لذلك أعد الباحث هذه الدراسة النظرية والتي ستوضح التفسير السيكولوجي للبطالة، وتهدف كذلك إلى دراسة أثر عامل البطالة على ارتكاب الشباب للجريمة في ظل العرف الاجتماعي والثقافي والديني للبيئة السعودية خاصة.

١ . ٢ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى: توضيح وتحليل ظاهرة البطالة من وجهة نظر نفسية، وستوضح الأبعاد النفسية للبطالة ودورها في تغذية السلوك المنحرف والإجرامي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضمن إطار نفسي، واجتماعي، واقتصادي، حيث لا يمكن أن نتحدث عن سيكولوجية البطالة دون التطرق للعوامل المؤدية للبطالة

بشكل عام .

وتركز هذه الدراسة على ربط الإطار النظري لها ببعض النظريات العلمية المفسرة للسلوك الإجرامي وهي : النظرية النفسية ، (التحليل النفسي) ، الضبط الاجتماعي ، التوتر الاجتماعي ، الوسم الانحرافي ونظرية الاختيار الاقتصادي . وتهدف هذه الدراسة أيضاً ، إلى شرح العلاقة السببية (من وجهة نظر هذه النظريات) بين ظاهرة البطالة والجريمة حسب تعريف البطالة المعطى في هذه الدراسة .

وستركز الدراسة كذلك على أثر العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي .

١ . ٣ تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية :

- ١- ماهي الأبعاد المحتملة النفسية والاجتماعية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالجريمة في ضوء بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي؟
- ٢- ماهي الآثار النفسية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي؟
- ٣- ماهي الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي؟
- ٤- ماهي الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي؟
- ٥- ماهي أنسب طرق الوقاية والعلاج للسلوك الإجرامي الناتج عن ظاهرة البطالة؟

١ . ٤ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي النظري الاستنتاجي ، الذي يتطلب تحليلاً كميّاً وليس كميّاً كقاعدة أساسية للبحث في سيكولوجية البطالة ، وللإجابة عن الأسئلة الرئيسية لهذه الدراسة .

١. ٥ المجال البشري للدراسة

تهتم الدراسة بفهم الفئة العاطلة من الجنسين الذكور الإناث، وتركز على الفئة العمرية بين (١٨-٤٥) ويدخل تحت هذه الفئة الذين تخرجوا وحصلوا على الشهادات المناسبة، ولكن لم يجدوا وظيفة أو ينتظرون الحصول على فرصة وظيفية. والفئة الثانية، هم الذين يعملون في وظائف لساعات طويلة مقابل أجر قليل أو غير كاف، والفئة الثالثة، هم الذين انتهت عقود أعمالهم الحالية ويبحثون عن وظيفة، والفئة الرابعة، هم الذين قد فصلوا من أعمالهم ولم يجدوا البديل، ولا ننسى الفئة الخامسة غير المؤهلة علمياً وتعليمياً وتعاني من عدم وجود وظيفة وإن حصلوا عليها فإن دخلها غير كاف. وأخيراً الفئة السادسة، هم الذين تأثر سلوكهم سلباً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لظاهرة البطالة.

٢. تعريف وتصنيف المجرمين والجريمة

٢. ١ تعريف الانحراف

قبل تعريف الجريمة لا بد أن نشير إلى الفرق البسيط بين مصطلح «انحراف» ومصطلح «الجريمة». فلقد وجد أن الفرق بين الانحراف والجريمة، يكمن في درجة ردة فعل المجتمع تجاه الفعل، فتذمر أفراد المجتمع من الفعل ثم محاولة نصحهم له بالإقلاع دون تطبيق إجراءات عقابية على الفرد لمنعه من ذلك فهذا الفعل يطلق عليه انحراف (شتا ١٩٨٧). ولقد أشار الحديثي (١٩٩٦) إلى أن الانحراف، يشمل معتقدات وأفعالاً وأقوالاً قد لا تعتبر جرائم بحد ذاتها ولكنها تمثل خروجاً على قيم وعادات وتقاليد المجتمع كما قد يوجد في الشريعة الإسلامية.

٢. ٢ تعريف الجريمة

في تعريف الجريمة نجد أن السلوك الإجرامي يتطلب تطبيق إجراءات عقابية لمنع

صاحب الفعل أو غيره من معاودته لذلك السلوك . لذا نجد أن التعريفين التاليين شاملين وهما :

أولاً : عرف الماوردي الجرمية بأنها «محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير» (السمالوطي ١٩٨٣ ص ٢٨) .

ثانياً : عرف الحديشي الجرمية (١٩٩٦م ص ٧٧) بأنها (كل ما نص الشرع أو القانون على تجريمه من الأفعال والأقوال وجعل له عقوبة صريحة مثل ، جرائم الحدود والقصاص أو منح القاضي صلاحية تحديد العقوبة كما هو الحال في جرائم التعزير) .

لذلك يرى الحديشي ، أن الفعل لا يعتبر جريمة إلا بوجود نص يدل على وجود عقوبة صالحة للتطبيق . فيتضح من التعريف - أن هذا التحديد بوجود عقوبة هو ما يجعل الجريمة أكثر وضوحاً وثباتاً ، وغير قابلة للتغير أو خاضعة للعادات والقيم والمعايير الاجتماعية . فمن هذا المبدأ نجد أن هناك انحرافات لم تكن جريمة في يوم ما ، ثم أصبحت جريمة فيما بعد ، (كشرب الخمر وواد البنات في الجاهلية والإسلام) . والعكس صحيح ، مثل عمل المرأة وركوبها مع سائق بدون محرم (الساعاتي ١٩٨٣) .

٢ . ٣ التصنيف السيكولوجي للمجرمين

هناك عدة تصنيفات للمجرمين من لدن العلماء ، وذلك حسب ما ينتسبون إليه من مدارس ، ولكن ما تهتم به هذه الدراسة تصنيف المجرمين من جانب المهتمين بالدراسات النفسية ، والذين يضعون في الاعتبار فهم شخصية المجرم وخصاله النفسية الانفعالية ودوافعه الشعورية واللاشعورية وكافة الاضطرابات النفسية والعقلية التي يمكن أن يعاني منها المجرم ، وهي كثيرة ولكن نعرض للتصنيف العام التالي والذي يركز على نوعين أساسيين (ربيع ١٩٩٤ ص ٥٦-٥٧) :

الأول : حسب تكرار الجريمة (١- المجرم العارض ٢- المجرم المزمّن) .

الثاني : حسب شخصية المجرم (٣- المجرم السوي ٤- المجرم المضطرب)

ومن أهم سمات وصفات شخصية هؤلاء المجرمين الأربعة مايلي :

أ - المجرم العارض: (لم يرتكب جريمة من قبل)

هو الذي يقوم بارتكاب جريمته بسبب ظروف خارجية (اقتصادية أو اجتماعية) مثل الأب الذي يسرق ليطعم أبنائه (وما يحدث في ظروف الحرب من أزمات اقتصادية أو اجتماعية بالغة الشدة تؤدي ببعض الأفراد للسرقة). أو الشخص الذي يرتكب جريمته في لحظة معينة من حياته وغالباً تكون جرائمه متفرقة ومتباعدة.

ب - المجرم المزمّن أو المعاود

هو من ارتكب جريمة في السابق وطبق عليه حكم بالعقوبة (السجن) وبعد خروجه عاد إلى ارتكاب جريمة أخرى. فالمجرم الجديد أو من ارتكب جريمة لأول مرة لا يعتبر مجرماً عائداً إلا إذا ارتكب جريمة ونفذت فيه العقوبة ثم كرر الجريمة نفسها أو جريمة أخرى.

ويرى الباحث ومن وجهة نظر نفسية أن المجرم المزمّن لا بد أن يكون لديه نوع من التوتر والقلق وعدم الاتزان الانفعالي يدفعه لعدم ضبط النفس وكبح الرغبات وإلا لما عاد للجريمة مرة أخرى وتحت أي ظرف.

ج - المجرم السوي

هو المجرم الذي لا يعاني مناظرات خطيرة في شخصيته والبرهان، أنه قادر على التوافق النفسي السوي مع بيئته التي يعيش فيها وخصوصاً إذا وجدت بيئة صالحة من حوله، إلا أنه يرتكب الجرائم كنتيجة لما تلقاه من قيم وعادات ومعايير البيئة الفاسدة التي تربى فيها من قبل والتي تخالف المعايير والقيم الاجتماعية الصحيحة السائدة في المجتمع، مثل أن هناك من يعتقد أن السرقة من الأغنياء لا تعتبر سرقة. وكذلك المجرم المحترف الذي يأخذ الجريمة مهنة له أو مصدر رزق لمعيشته.

ويرى الباحث أن المجرم السوي (لا شك أن هذا المصطلح يخالف أو يتناقض مع كلمة جريمة لأن الجريمة غير سوية) وكما تؤكد المدرسة السلوكية أنه تعلم هذا السلوك الإجرامي وتعزز لديه إيجابياً بأن المجرم يحصل على ما يريد. ولذلك فإن الجريمة

هنا، سلوك متعلم ومكتسب عززته البيئة . فعلماء النفس السلوكيين يفسرون ذلك بقولهم إن الجريمة نشأت من جراء عملية تعلم خاطئة . فالطفل الذي ينشأ في بيئة إجرامية يوجد منها نماذج سيئة قد يتعلم السلوك الإجرامي بسبب المحيطين به وخصوصاً أن وجد مجرم في أسرته (العيسوي بدون تاريخ) .

د - المجرم غير السوي أو مضطرب الشخصية

هو الفرد الذي يرتكب الجريمة نتيجة لاضطراب في الشخصية إما عضوي أو وظيفي (نفسي جسمي) في شخصيته مثل أن يكون مصاباً بالصرع ، تأخر عقلي ، مرض عصابي (نفسي) أو ذهاني (عقلي) أو ممن لديه شخصية سيكوباتية ، والشخصية السيكوباتية هي ما يشغل الباحثين في الوقت الحاضر ، بسبب انتشارها في معظم المجتمعات ولا تكاد في الغالب أن تخلو منها أسرة .

وفي رأي الباحث أن صاحب الشخصية السيكوباتية هو ما قد يساعدنا أكثر على فهم سلوك المجرم العاطل وسنلقي عليها الضوء لاحقاً .

٢ . ٤ الشخصية السيكوباتية: (الشخصية المضادة للمجتمع)

بما أن الحديث هنا يدور حول البطالة وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة بالجريمة ، كان لا بد من التطرق لهذه الشخصية السيكوباتية ، وذلك للإجابة على تساؤل واحد قد يشغل ذهن بعض المهتمين وهو : لماذا يكون بعض الأفراد قادرين على العمل والإنتاج ولا يعملون ويفضلون البطالة ، وهناك فئة أخرى يلتحقون بالوظائف ، ومع ذلك تحصل لهم المشاكل ويلائون للسلوك الإجرامي ؟ ، فتجدهم غير متقيدين بأوقات الدوام ، كثيري التذمر ، معاملتهم قاسية لزملائهم والمراجعين ، يفتقر البعض إلى عدم الأمانة ، ولا يستجيبون للنصح أو الإرشاد والتوجيه ، لا ترددهم عقوبة وتكون شكاوهم لأسرهم وللمحيطين بهم أنهم لا يجدون وظيفة أو عملاً وإن وجدوها فهي لا تناسبهم ، وفي الغالب يتكلمون على أسرهم في الصبر عليهم وإن تعذر ذلك لجأوا إلى السلوك المنحرف ثم الإجرامي للحصول على المال .

وللإجابة عن جزء من هذا السؤال كان لا بد من إلقاء مزيد من الضوء على سمات هذه الشخصية .

فالشخصية السيكوباتية هي : إحدى أنواع اضطرابات الشخصية ، وهي شخصية مضادة للمجتمع والتي أشار إليها العيسوي (١٤١٧) بأنها عبارة عن نزعة لا يصنف صاحبها من فئة المصابين بالمرض العقلي ، ولا من ضمن فئة المصابين بالمرض النفسي ، وإنما يصنف صاحبها ضمن فئة أصحاب الاضطرابات الأخلاقية والسلوكية (المطوع ٢٠٠٠).

إذاً أصحاب هذه الشخصية تدفعهم أنماطهم السلوكية إلى صراع مع المجتمع بشكل متكرر . كما أن من سمة شخصيتهم عدم الإيمان بالقيم الدينية ، ولديهم ميول عدواني ، وأهم ما يميزهم النرجسية وهي : حبه الشديد لذاتهم وعشقهم لها ، فهم عاجزون عن الانتماء لبيئتهم الاجتماعية وما بها من قيم وعادات وتقاليد .

وما يهم هنا أن صاحب الشخصية السيكوباتية ، يكون في صراع متكرر مع المجتمع ، ولذلك يمكن أن يكون الوضع المادي للأسرة سيئاً . مثل : عدم توفر الدخل أو عدم كفايته ، سوء حالة السكن أو الحي ، نوع المسكن ، عدم توافر وسائل الترفيه ، أو بشكل عام تكون البيئة فقيرة جداً مما يغذي هذا الشعور المضاد للمجتمع لدى الأسرة أو أحد أبنائها ، وتغذي وتقوي السلوك الإجرامي ليس فقط لارتكاب الجريمة بل وتكرارها .

وهناك صلة كبيرة بين الشخصية السيكوباتية والجريمة ؛ ولقد ذكر السمالوطي (١٩٨٣ ص ٢٢٨ : ٢٢٩) ما يؤكد ذلك حيث قال (نجد أن الصلة قوية وواضحة بين السيكوباتية والجريمة ، لدرجة أن بعض الباحثين يؤكدون أن كل المجرمين) باستثناء أولئك الذين يرتكبونها بشكل عرضي غير مقصود) يعانون من شخصية سيكوباتية). لذلك الشخصية السيكوباتية موجودة في سلوك كل المجرمين ، أو على الأصح هي عامل مشترك في شخصية المجرم . لهذا نوجز بشكل مختصر أهم خصائص الشخصية السيكوباتية (السمالوطي ١٩٨٣ ، ربيع ١٩٩٤ ، المطوع ٢٠٠٠) :

- مجرم يكرر الجريمة ويعود لها مهما كانت شدة العقوبة ، فهو لا يفكر في عواقب جرائمه ، غير متخصص بشكل واضح في جرائم معينة ، فهو يرتكب كافة أنواع الجرائم ليشبع حاجاته مع تجاهل شعور الآخرين .
- لدى صاحبها نقص كبير في النمو الأخلاقي والضمير ، ولا يشعر بالندم والأسف لأفعاله .

- ليس لديه هدف في الحياة سوى المتعة واللذة الوقتية ، ولا يتحمل الإحباط والفشل .

- لديه قدرة على تكوين العلاقات والتعامل مع الآخرين ، كما يظهر اللطف ويبدو ذكياً ومتهجاً ويعطي انطباعاً بأنه صريح وأمين عند مقابله .

ويمكن أن يصنف سلوك السيكوباتي بأسلوب بسيط مثل ، ابتعاد الفرد الدائم عن الصدق ، وقد ينتهي بارتكاب جريمة اغتصاب أو قتل . وليدرك الفارق من التدرج والتنوع ما بين هذين الطبعين من سلوكيات إجرامية أو انحرافية أخرى .

٢ . ٥ تفسير العوامل المسببة للشخصية السيكوباتية

يجمع العلماء على أن الشخصية السيكوباتية نتيجة لعدة عوامل تتعلق بالتكوين الجسمي والفسولوجي ، وبأساليب التنشئة والتربية الاجتماعية وخبراتها الخاطئة ، والتي مر بها الفرد أثناء مراحل النمو ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاش فيها (بيئة أسرية وسكنية فقيرة ومفككة) .

ولا ننسى - كمسلمين - أن نؤكد على أن انعدام أو اختلال العقيدة الإسلامية لدى الشخص إذا أضيفت إلى أمور نفسية واجتماعية واقتصادية أيضاً غير سليمة أو سلبية ستسهم بشكل قوي في خلق شخصية سيكوباتية شديدة الانحراف .

خلاصة القول : حينما ينظر لشخصية السيكوباتي كتصنيف إجرامي يوجد لدى غالبية المجرمين ، وينظر إلى صفات وسمات هذه الشخصية ويصادف ذلك بطالة لدى الفرد . فقد يكون سلوكه الإجرامي عنيفاً كردة فعل قوية للعوامل التي شكلت وساهمت في نمو صفات هذه الشخصية .

٢ . ٦ بعض أنواع الجرائم ذات الصلة بالبطالة

يرى الباحث ألا يتطرق لأنواع الجرائم وتصنيفاتها بشكل عام، ولكن المهم هنا هو معرفة الجرائم التي لها علاقة إلى حد ما بسيكولوجية البطالة، حيث إن هناك نوعاً من أنواع الجرائم يتمشى مع درجة الذكاء، والضعف العقلي، والمستوى الاقتصادي. (وتحديداً يركز على الناحية الاقتصادية مثل الفقر، والبطالة، وعدم توافر دخل ثابت، ونقص في الخدمات الأساسية في المسكن أو الحي).

١ - فالمجتمع ذو البيئة الاقتصادية المتدنية، قد تظهر فيه جرائم مثل: التشرّد، تدمير الممتلكات، القسوة والعدوانية التي منشؤها النفسي حالة من الطيش والجهل والإهمال من جهة، والبعض يكون بسبب العوز الاقتصادي، أو الخوف من العقاب، أو الفضيحة والعار، أو التعرض لإهانة معينة. وقد تكون الجرائم منظمة إن وجد عمل إجرامي جماعي.

٢ - السرقات و السطو المسلح (كذلك الرشوة والاختلاس) على مختلف مستوياتها وأنواعها، يكون أصحابها في الغالب أعلى ذكاءً، أو يكون دافع الجريمة لديهم هو الكسب السريع الجشع، والسعي وراء لذة معينة (مخدرات، دعارة) وذلك لإعراضهم عن العمل أو كرههم له بسبب عدم ثقتهم في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتي قد يكون للبطالة دور في تغذيتها وغالباً تكون هذه الجرائم جماعية.

٣ - جرائم الذهانين المصابين بأمراض عقلية، تتسم جرائمهم بالعنف والقتل، أو محاولة القتل العنيف والاعتداءات الجنسية الشاذة، ويكون هؤلاء عبئاً على العاملين في المؤسسات الإصلاحية ويحتاجون إلى جهد كبير من العناية والعلاج وليس للبيئة الاقتصادية إلى حد ما دور فيها.

٣ . تعريف ونشأة وقياس البطالة

٣ . ١ تعريف البطالة

عرفت دائرة المعارف الأمريكية البطالة بأنها «مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي، التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه» (في الفوزان، ٧٤٧: ٢٠٠٢).

وعرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها «كل عاطل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى» (الفوزان، ٧٤٧: ٢٠٠٢).

وهناك تعريف عام للبطالة كما ذكره عجوة (١٩٨٦) بأنه: «الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين». هذا تعريف عام يدخل في نطاقه الذكر والأنثى، ويواكب ظروف البلاد العربية وهناك تعريف آخر للبطالة، وذلك حسب ما تراه السوق الأوروبية المشتركة حيث يعتبر الشخص عاطلاً إذا: (CASSON 1969 عن عجوة ١٩٨٦: ص ٢٦-٢٧).

- ١- أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملاً.
 - ٢- انتهى عقد عمله ولم يجد عملاً آخر.
 - ٣- استغني عن خدماته كانهاء عقده ولم يجد عملاً.
 - ٤- كان يعمل في عمله أو عمل أسرته ما لا يقل عن ١٤ ساعة في الأسبوع.
- و هنا يرى الباحث أن إضافة فئتين هامتين لهذا التعريف سيجعله مناسباً أكثر لطبيعة الثقافة والبيئة للمجتمع السعودي بالذات. وهذه الإضافة مكتملة لما ذكر في النقطة الثالثة (٣) و الفئتين تشملان:

- ١- من استغني عنه (فصل أو طرد) من عمله بسبب مخالفته لنظام الوظيفة، أو ارتكب فعلاً إجرامياً أو حُكم عليه بحكم شرعي وفي ضوءه حرم من وظيفته نهائياً أو فترة زمنية طويلة (وهذا ما يسمى بصحيفة السوابق).

٢- الفئة من الطلاب الذين لا يجدون فرصة لتكملة دراستهم أو تدريبهم، وأخص بتلك الفئة خريجي الثانوية والجامعة من الجنسين .

وهي في رأي الباحث تشكل بطاقة تدفع هذه الفئة للضياع وقضاء وقت الفراغ في أشياء سلبية منها، الانحراف والإجرام . وهما قد يمثلان النواة الأولى للإجرام . إلا أن الباحث يرى أن تعريف السوق الأوربية المشتركة قد يكون أدق وأشمل من التعريف العام المذكور أعلاه، بسبب أنه ذكر أن من أتم تعليمه ولم يجد عملاً بسبب قلة الوظائف، وكذلك ما ذكر في ٢ ، ٣ أن من انتهى عقد عمله أو استغني عنه ولم يجد عملاً آخر . وهذا يشمل الفئة التي لديها خبرة ولم تجد عملاً آخر . وأضاف الباحث على هذه الفئة الأفراد الذين طردوا من عملهم بسبب الإخلال بنظام الوظيفة أو أي سبب آخر خارج عن الإرادة . . وكذلك فئة الذين لا يجدون فرصاً دراسية، أو تدريبية، توفر دخلاً ثابتاً أو إضافياً لهم . أما الفئة الرابعة فهي من يكون دخلها لا يكفي وذلك بسبب عدم توافر الأجر المناسب، أو الوظيفة التي تناسب المؤهلات ذات الدخل العالي . وهذا التعريف أيضاً يكون صالحاً ومناسباً حينما تكون البطالة ظاهرة ومشكلة لا بد من إخضاعها للدراسة .

٣ . ٢ نشأة البطالة

تنشأ البطالة في الغالب أثناء الركود الاقتصادي (المهنا ١٩٥٠)، والتي تحدث بسبب الأزمات الاقتصادية والتي يمر بها مجتمع بعينه أو دولة معينة تسبب الركود الاقتصادي العالمي وتخلق مشاكل اجتماعية مثل ظاهرة البطالة .

فتنتيجة لهذه المتغيرات الاقتصادية كتغيير الإنتاج أو القوة العاملة (بطالة هيكلية)، وإدخال تقنية حديثة لتحل محل الإنسان مثل : ما يحدث اليوم من تبدل وتغيير الوظائف حسب حاجة سوق العمل، والهجرة من القرى للمدن والعكس طبقاً لتوافر فرص العمل (بطالة فنية)، زيادة الطلب والعرض والغلاء المعيشي المحلي والعالمي والحروب وغيرها، تدفع بعض رؤوس الأموال للهجرة، كل ذلك يحدث بطالة أو شبه بطالة، مما يجعل بعض الشركات تبدل وتطور وتغير وتخفف طبقاً لمتغيرات

ولمستجدات ظروف العمل . ويمكن أن تطول مدة البطالة لعدة أشهر وسنوات وتصبح ظاهرة مزمنة، فتوجد سلبيات كثيرة في المجتمع تستحق الدراسة . ويمكن أيضاً أن تصبح ظاهرة البطالة قصيرة المدى ، أو جزئية (تكون فيها القوة العاملة غير مستخدمة استخداماً كاملاً) وأيضاً هذه لها سلبياتها في المجتمع التي توجد فيه .

٣ . ٣ قياس معدل البطالة ونسبتها

تقاس البطالة في الدول المتقدمة بطريقة حسابية وبنسب إحصائية دقيقة نظراً لتوفر الأرقام الإحصائية لديهم فهذه الدول خير مثال لذلك . حيث يعتبر الاقتصاد القومي في أعلى معدل تشغيلي له إذا كانت نسبة البطالة ٣٪ من العمال ، ففي هذه الحالة تعتبر البطالة مؤقتة أو بسيطة تزول بزوال العارض (المهنا ١٩٥٠) . وقد تقاس البطالة أيضاً بمقياس معدل الأفراد العاملين أو أصحاب الوظائف ونسبتهم لعدد السكان في البلد . والملاحظ هنا وخصوصاً في الدول النامية وبالذات العربية منها أنه لا توجد نسب إحصائية دقيقة لمعدل البطالة يمكن قياسه ، أو الاعتماد عليه في الدراسة . ولكن يعرف أنه حينما تعطى أرقام وإحصاءات رسمية من لدن بلد عربي واحد ، فعلياً أن ندرك أحياناً أن هذه الأرقام لمعدل البطالة ليست ثابتة ودقيقة ١٠٠٪ ، أي لا تمثل حجم الرقم الفعلي لحجم البطالة ، وما هو أثرها كظاهرة . لذلك لا بد من عمل الإحصاءات الدقيقة ومتابعة الباحثين لدراسة هذه الظاهرة وعلاقتها بالسلوكيات السلبية في المجتمع ومنها معدل الجريمة (عجوة ١٩٨٦) .

وذكرت الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة (٢٠٠٢) في تقرير لها ، أن سكان المملكة العربية السعودية يبلغون نحو ٢٢ مليون نسمة وبينهم ٦٠٪ من الشباب في سن العشرين ، حجم القوى العاملة نحو ٧, ٢ مليون عامل يمثلون ٥, ٣٢٪ من إجمالي عدد السكان ، منهم أيضاً نحو ٢, ٣ مليون عامل سعودي ، يشكلون ٢, ٤٤٪ من إجمالي القوى العاملة ، في حين يوجد ٤ مليون عامل غير سعودي يشكلون نحو ٨, ٥٥٪ من حجم القوى العاملة .

ولقد أشار العبد الحافظ (٢٠٠٢) إلى أن عدد السكان في المملكة في زيادة

مستمرة تقدر بـ ٢, ٤ سنوياً ليصل في عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م) إلى حوالي ٣٩ مليون نسمة منهم ٢٢ مليون نسمة في سن التعليم وكذلك العمل .

فإذا ربطنا ما ذكر أعلاه بالبطالة ونسبتها، نجد أنها قد تزيد إذا لم تتوافر قنوات تعليمية وتدريبية وتطويرية ل يتم توجيههم إلى مواقع عمل ملائمة تستوعب الزيادة الملحوظة في عدد السكان بدل الاعتماد على العمالة الوافدة، والذين يشكلون ما نسبته ٨, ٥٥٪ من القوى العاملة في المملكة، حيث إنه يعمل في القطاع الخاص نحو ٣, ٦ مليون عامل، تشكل العمالة السعودية منها نحو ٧, ٣٨٪ مقابل ٣, ٦١٪ للعمالة غير السعودية (الغرفة التجارية بجدة ٢٠٠٢). ذكر هذه النسبة يتطلب العمل لإحلال عمالة سعودية مدربة محل الأجنبية وهذا ما استعدت له المملكة من خلال الخطة الخمسية السابعة بتقليص العمالة الأجنبية سنوياً.

فنجداً مع هذه الأرقام والنسب احتمال أن يزيد معدل البطالة (السالم والعريني، ١٤٢٣هـ) ليس في المملكة فحسب، بل في دول الخليج العربي، فقلد أشار السالم والعريني أن معدل بطالة الخليج سيتضاعف في عام ٢٠١٠م إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مستواه عام ١٩٩٥م والذي قدر بـ ٤, ٤٪ عن المعدل الموجود لها حالياً؛ لذا على هذه الدول وخصوصاً المملكة العربية السعودية أن تتخذ إجراءات فعلية لتقليص عدد العمالة الأجنبية وإبدالها بسعوديين مدربين وهذا ما تقوم به المملكة خلال خطة التنمية السابعة حيث، ركزت على تنمية القوى البشرية السعودية. ذكر السالم والعريني (٦٦٩): ١٤٢٣هـ) ركزت خطة التنمية السابعة على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية وحرصت على معالجة القضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياسته في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية.

إذاً فالمملكة حريصة على تخفيض ظاهرة البطالة والعمل على الحد منها مما يؤكد حرصها على التأهيل والتدريب لشباب الوطن وإعداده للمستقبل بطريقة علمية مدروسة.

وتشير رضا وفضل (١٤٢٣هـ) (في الثقيفي ١٤٢٣هـ) إلى أن عدد العاطلين عن العمل في المجتمع السعودي يقدر بنحو ٦٠٠ ألف نسمة من السكان وأن نسبة البطالة

تبلغ ٧,٧٪ ويشير الفريان (١٤٢٣هـ) إلى أنه وفقاً لدراسة مجلس القوى العاملة في المملكة، ورغم أن البطالة بدأت منذ فترة قصيرة في المملكة إلا أنها وصلت سريعاً إلى (٦١٤٠٠٠) مواطن بنسبة تقدر بـ ١٤٪ من حجم القوى العاملة في المملكة مع وجود علاقة قوية بين ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الجريمة (في الثقفي ١٤٢٣هـ).

وأشار السالم والعريبي (١٤٢٣هـ) إلى تقرير أعدته صحيفة سعودي جزيث في ٢٣/٧/١٩٩٩م ذكرت فيه تقديراً لنسبة البطالة في المملكة العربية السعودية بـ ٢٧٪ في عام ١٩٩٩م وقارنته بما نسبته ١٢٪ قبل خمس سنوات من تاريخ إعداد تقريرهم، وذكر السالم والعريبي أنه لا توجد أرقام ثابتة عن نسبة البطالة في المملكة ولكن يشيران إلى أن بعض الخبراء في الاقتصاد ومن خلال تقديرهم للواقع يرون أن البطالة في المجتمع السعودي هي أعلى من المستويات المقبولة في العديد من الدول النامية والمتقدمة.

وهنا لا بد أن نذكر بعض الإحصائيات عن البطالة والتي تحدد فيها نسبة البطالة الحقيقية بشكل علمي، بمعنى لم تذكر التقارير الطريقة العلمية التي استخدمت لتحديد هذه النسبة. هذه النسب قد تجعل الفرد أحياناً يعتقد أن هناك مبالغة في نسبة البطالة أو لا يقتنع بالأرقام المتداولة عنها.

ولعل آخر نسبة حددت عدد البطالة في المملكة العربية السعودية هو ما صرح به د. غازي القصيبي وزير العمل السعودي الحالي لموقع العربية نت (٢٠٠٤) في الإنترنت حيث حدد القصيبي أن عدد العاطلين عن العمل من السعوديين يبلغ نحو (٣٠٠) ألف مواطن يمثلون ما نسبته ٦,٩٪ من نسبة السكان، في حين بينت مصلحة الإحصاءات العامة أن نسبة البطالة بلغت ٦٦,٨٪ وذكر في الموقع أن هناك جهات معينة محددة مهتمة بموضوع البطالة (لم يذكر في الموقع هذه الجهات) أن هناك ١٦٦ ألف شاب سعودي يضافون سنوياً إلى العاطلين عن العمل من السعوديين، وذلك يعود لعدم وجود وظائف كافية، ويشير تقرير لوزير العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً صدر في ٢٠٠٢م د. علي النملة أن العاطلين يشكلون ثلث المواطنين السعوديين وتحديداً ٣,٣ مليون عاطل سعودي من مجموع سكانها الذي يبلغ ٧,١٥ مليون نسمة، (موقع

العربية نت ٢٠٠٤). إذاً فنسبة البطالة السعودية تتراوح ما بين ٨-٩٪ من مجموع السكان، ويؤكد ذلك الرقم رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبد الرحمن الجريسي (العربية نت، ٢٠٠٤).

وما ذكر من أرقام أو نسب، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة تدلل على أن هناك اعترافاً بوجود بطالة وأن هذه البطالة في زيادة سنوية والاعتراف جاء من وزير عمل حالي وسابق، في الحكومة السعودية، ويفترض أن تقوم جهة خاصة أهلية (مركز أبحاث مستقل) لعمل دراسة لتحديد البطالة بحيادية تامة تجعل الفرد يصدق أرقامها وإحصاءاتها لاستقلاليتها التامة.

٣. ٤ أنواع البطالة

يعرض الباحث هنا لأنواع البطالة التي تتفق مع المجتمع السعودي وتتوافق مع التعريف المعطى للبطالة في هذا البحث.

١ - البطالة الظاهرة *Open/registerd unemployment*

ويقصد بها البطالة المسجلة رسمياً لدى الدولة والمعروفة إلى حد ما، وهذا يتم في حالة تسجيل العاطلين لدى المكاتب أو الإدارات المختصة بهذا الشأن، مما يسهل وضع أرقام إحصائية لها يعتمد عليها، وتؤخذ كمقياس لمعدل البطالة أحياناً. وهذا يتم في الدول المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا التي تقدم إعانات للعاطلين مما يسهل حصرهم رقمياً، وهذا لا يوجد في الدول النامية غالباً (عجوة، ١٩٨٦).

وتحدث هذه البطالة غالباً، إذا كانت فرص العمل قليلة وعدد الباحثين عن العمل كثيراً جداً، أو يكون هناك عدم توافق بين نوع البطالة وفرص العمل المتوافرة، ونوع الوظائف وفرص العمل المطلوبة، ويتحقق ذلك أثناء فترات ركود الاقتصاد الذي تمر به الدولة (حويتي، وآخرون، ١٤١٩).

٢ - البطالة المقنعة *Disguised Unemployment*

ويطلق عليها المستترة وهي: البطالة المشهورة والأكثر انتشاراً في المجتمعات

العربية، حيث إن معظم أنواع البطالة التي ستذكر لاحقاً يمكن أن تندرج ضمن ما يعرف بالبطالة المقنعة أو المستترة، فهذا النوع من البطالة يتضمن وجود عمل وفرص وظيفية، ولكن الإنتاج دون المستوى المفترض طبقاً للمستوى التعليمي والتدريب المهني للعامل. وذلك بسبب الركود الاقتصادي، وبسبب زيادة الأيدي العاملة مع نقص اقتصادي ملحوظ مثل: عدم توافر الوظائف ونقص الأجر، كذلك عدم التوازن بين حاجة سوق العمل ومخرجات التعليم أو التدريب. فينتج عن ذلك ضعف تلبية الفرد لحاجاته، فحينما يعرف أن هناك فئة من العاملين تبدو أنها تعمل ظاهرياً، ولكنها في الحقيقة لا تنتج أو لا تضيف للإنتاج أي شيء يذكر، فهنا يطلق على هذه الفئة بطالة مستترة أو مقنعة. ويطلق عليها ذلك لأن الأفراد يحصلون على أجر ويمكن أن يكون دون المستوى المطلوب. ويبدو لنا ظاهرياً أنه يعمل ولكنه لا ينتج فعلياً أو حقيقياً (عجوة ١٩٨٦، وحويتي وآخرون، ١٤١٩).

٣ - البطالة الإجبارية *Involuntary Unemployment*

وتعرف بالبطالة الاضطرارية *Obligatory unemployment* ويقصد بها: عندما يجبر أو يضطر من يعمل أن يترك عمله لأي سبب، رغم رغبة العامل وحبه لعمله بل ورضاه عن الأجر (زكي، ١٩٩٧- حويتي وآخرون ١٤١٩). وهذا ما نراه في حالة الإفلاس، أو دخول تقنية حديثة آلية تقوم مقام البشر، أو حتى من يفصل من عمله بسبب قضية تخص العمل، أو بسبب حكم قضائي. ونجد ذلك في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في حالة الكساد الاقتصادي.

٤ - البطالة الاختيارية *Voluntary unemployment*

وهي: بطالة إرادية وطوعية، تحدث بسبب رغبة العامل أو الموظف في الإعراض عن العمل بإرادته، رغم أنه قادر على العمل وتتوافر له فرص وظيفية كثيرة، برغم عدم وجود مصدر رزق يعتمد عليه في حياته، فقد يقدم الموظف على الاستقالة، أو حتى ترك العمل بدون سابق إنذار. ويذكر زكي (عن: حويتي وآخرون ١٤١٩) أن البطالة الإرادية قد تنطبق على الموظفين أو العاملين الذين يمكنهم أداء أعمال إضافية

ولكنهم يمتنعون لرغبتهم في عدم زيادة دخلهم وحبهم للكسل فيحجم عن العمل بدل بذل الجهد .

٥ - البطالة البنائية أو الهيكلية Structural Unemployment

ويقصد بها : البطالة التي تحدث بين العاملين أو الموظفين بسبب حدوث تغييرات هيكلية في نظام العمل طبقاً لمتطلبات اقتصادية معينة . مما يحدث عدم توازن بين الفرص الوظيفية المتوافرة والتدريب والخبرات الموجودة لدى طالب العمل ، وهذا غالباً يحدث مثلاً بسبب التطور والتقدم كدخول أنظمة تقنية حديثة مثل عالم الكمبيوتر وإدخال مسميات وظيفية جديدة ومختلفة . وكذلك تغيير الخدمات والمنتجات المقدرة بسبب الطلب مما قد يتطلب مهارات وتدريب إضافية قد لا تكون متوافرة في طالب العمل مما يحدث عدم توافق واتزان بين الطلب والعرض (زكي ، ١٩٩٧ وحويتي وآخرون ١٤١٩).

٣. ٥ العلاقة السببية بين البطالة والجريمة

من الضروري لمعرفة العلاقة السببية بين البطالة والجريمة التأكيد على أن علاقة البطالة بالجريمة ، إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب الفعل الإجرامي . بمعنى أن من لا يجد عملاً أو وظيفة توفر له دخلاً ثابتاً وكافياً ، أو طرد من عمله قد يلجأ مباشرةً للسلوك الإجرامي ، مثل : الاختلاس أو السرقة لبيع السلع بطريقة غير شرعية ، وبيع مخدرات ، وغش تجاري . وقد يكون تأثير البطالة غير مباشر بأن تشكل البطالة ضغوطاً نفسية واجتماعية ، تؤثر وتنعكس مثلاً في التربية السيئة للأبناء ، والعدوانية تجاه الزوجة والأسرة بشكل عام ، وشرب الخمر واستخدام المخدرات . ثم تتسلسل الأحداث وتنعكس على الأسرة بكاملها . وبالتالي تضاف مأس جديدة لضعف الروح المعنوية للفرد العاطل ، الذي قد لا يشعر بالأمن والاستقرار . وباختصار قد تؤدي ظروف البيوت المحطمة التي ينشأ فيها الأطفال المراهقين بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تغذية السلوك الإجرامي . وبطبيعة الحال لا يمكن أن نتجاهل ما للبطالة من تأثير على الفرد العاطل وسلوكه حتى لو لم يرتكب سلوكاً منحرفاً (فالشخص المسور مادياً

قد يرتكب سلوكاً إجرامياً كالسرقة أو غيرها)، والإنسان سواء أكان سوبياً أو غير سوبي، لا بد من تفاعله مع الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها، فهو أيضاً يؤثر فيها إما سلباً أو إيجاباً.

ويتضح أن هناك ارتباطاً قوياً تؤكدُه العلاقة بين الظروف الاقتصادية والجريمة. وتوضح هذه الحقيقة من ارتفاع نسبة الجريمة مع حالات الركود الاقتصادي وانخفاضها مع ارتفاع نسبة الرخاء (العيسوي بدون تاريخ).

إذاً تؤكد على ارتفاع معدلات الجريمة غالباً في الجماعات المحرومة أو الفقيرة (ارجع لتعريف البطالة). وتزيد هذه المعدلات في الأوقات الصعبة والأزمات، ومنها عدم توافر الدخل المادي أو نقصه وعدم ثباته، وتكون الجريمة ردة فعل للإحباط والفشل من عدم وجود الفرص الوظيفية التي يتم بواسطتها الحصول على المال.

فهناك صلة واضحة بين الحالة الاقتصادية (مثل البطالة) وبين الجريمة، ولكن كما رأينا أن الرخاء الاقتصادي قد لا ينفى أو يقلل من الجريمة (وهذا ملموس في الدول الغربية) كذلك كما يُعرف أن الفقر والحرمان يدفعان للجريمة، فمن الجائز أن يكون الفقر دافعاً للتمسك بالأخلاق الفاضلة لدى مجموعة من الناس، أو دافعاً لتحسين الحالة الاقتصادية بأساليب توافق قيم وأخلاق ونظم المجتمع الذي يعيشون فيه. وهذا يتوقف على عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي مثل العوامل الاجتماعية، الدين، الميول، الطموح، الاتجاهات النفسية وحتى البيولوجية (السمالوطي ١٩٨٣).

٣ . ٦ بعض الدراسات الهامة التي تدلل على العلاقة السببية بين البطالة والجريمة

قبل التطرق للدراسات الميدانية والتي تؤكد العلاقة بين البطالة والجريمة كان لا بد أن يشار إلى تقريرين مصدرهما الأمم المتحدة، أولهما في سنة ١٩٨٠م والآخر في ١٩٨٥م، إذ جاء فيهما أن البطالة والفقر وعدم تلبية المستلزمات الأساسية للفرد كانت تمثل أحد العوامل المسببة للجريمة في العالم. وهذا ما أكدته تقرير قدمته لبنان إلى اللجنة المكلفة بوضع الخطة الأمنية العربية الثانية الذي عُقد بتونس سنة ١٩٨٥م والذي ورد فيه أن البطالة والفقر سببان بارزان ذوا علاقة مباشرة وغير مباشرة بالجريمة (العوجي، ١٤٠٧هـ).

ولا شك أن ظاهرة البطالة تؤثر على تنمية الدولة والقوة الإنتاجية لها، وما يهمنا في هذه الدراسة هو انتشار الجريمة الذي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبطالة، فلقد أشار أكثر من باحث (كوهن ١٩٧٧ Cohen، وبيندا ١٩٧٩ Benda وعبد الفتاح ١٩٨٥) إلى وجود علاقة وثيقة بين البطالة وانتشار الجرائم خصوصاً لدى فئة الشباب العاطلين، وهذه الجرائم قد تحدث لشعور الفرد العاطل بالإحباط واليأس من عدم تحقيق أهدافه التي تكفل له عيشة آمنة، وقد يلجأ هذا العاطل إلى الجريمة ليحصل على المال (مطواع، ٢٠٠٢).

وقد أشار مطواع (٢٠٠٢) إلى أن الشباب الذي يعيش في بيئة لا توفر له العمل ليحصل على متطلباته الأساسية تعتبر بيئة خصبة وجيدة لنمو الجريمة بأنواعها. وأشار مطواع إلى كل من تقرير وزارة العمل (١٤١٣هـ) والتقرير السنوي لوزارة الداخلية اللذين يؤيدان أن معدلات البطالة في ارتفاع عالمياً بما فيها المملكة العربية السعودية وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين.

وتوصل أحمد (١٤٢٢) في دراسته إلى أن هناك علاقة بين البطالة وانتشار الجريمة في المجتمع وبين أن أكثر الأفراد ارتكاباً للجريمة هم الشباب العاطلين عن العمل، ومن أنواع الجرائم التي يرتكبونها السرقة، الاحتيال، تعاطي المخدرات وترويجها، المعاكسات، التسكع في الشوارع، القتل، الانتحار.

وقد ربط أحمد بين البطالة وبين ما يحدث للأسرة من مشاكل مثل الانحلال الخلقي، الطلاق، العنوسة، لعدم توافر المال للشباب ليتزوجوا، كما وجد أحمد أن العاطل عن العمل يشعر بمشاعر سلبية تجاه نفسه والمجتمع مثل: الاكتئاب، والكرهية، والرغبة في الانتقام. فالعاطلون من العمل تدفعهم البطالة إلى ارتكاب الجريمة ثم ينتهي بهم الأمر إلى السجن كعقوبة على جريمتهم، فبعد خروجهم لا يجدون عملاً فيعودون لارتكاب الجريمة مرة أخرى.

كما توصل أحمد في دراسته، إلى أن البطالة لها سلبيات كثيرة، ليس على مستوى الفرد العاطل فقط وإنما تمتد السلبية إلى المجتمع واستقراره أمنياً واجتماعياً

واقتصادياً وسياسياً ، مما يوجب ضرورة السعي لاحتواء هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها بأسرع وقت ، عبر التطبيق والعمل الجاد ولا نكتفي بالتنظير فقط .

١ - دراسات على المجتمع السعودي

قامت الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ومركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٨) بدراسة تحت عنوان البطالة وأثرها على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي . و من ضمن أهدافها معرفة الجريمة وعلاقتها بالبطالة ، وكانت العينة من العاملين السعوديين المسجونين في سجون المملكة ، وقد تم اختيار عينة ممثلة من بعض سجون المملكة في المدن الكبيرة . وقد توصلت الدراسة إلى أن أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ عام وغير متزوجين وأن نصفهم يعول أسرته ، وأشارت الدراسة إلى أن مدة بقاء السجين عاطلاً تراوحت من سنة إلى سنتين قبل أن يقبض عليه ، وأن غالبيتهم حاولوا البحث عن عمل أو وظيفة ولكن لم ينجحوا في الحصول على طلبهم ، لأن جزءاً كبيراً منهم تركوا التعليم إبان المرحلة الابتدائية أو المتوسطة ، وذكرت الدراسة أن من وجد عملاً منهم لم يستمر فيه بسبب قلة الدخل ، وبعد المكان عن السكن ، وطول ساعات العمل ، ونظرة المجتمع المتدنية للوظيفة .

كما بينت الدراسة أن نسبة الجريمة مرتفعة بين أوساط العاطلين عن العمل خلال الفترة بين ١٤١٠هـ و ١٤١٦هـ حيث إن الزيادة السنوية لهذه الفئة كانت بمعدل سنوي نسبته ١٥٪ حيث شكل العاطلين ما نسبته ٣٤٪ من السجناء ، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الجريمة بين العاطلون محتمل أن تزيد بنسبة ١٣٪ في عام ١٤٢٥هـ مقابل حجمها في عام ١٤١٩هـ ، وذكرت الدراسة أن جرائم العاطلين في المرتبة كانت شرب الخمر ، ثم الجرائم الأخلاقية ، بعدها السرقة ، وأخيراً تعاطي المخدرات ، وقد ذكر عدد لا بأس به أن السبب الرئيسي لارتكابه جريمته هو لكونه عاطلاً عن العمل ، وتؤكد الدراسة أن نسبة كبيرة ٦٠٪ منهم تعود لارتكاب الجريمة لأنهم لم يحصلوا على عمل ولم يتزوجوا .

فمن نتيجة هذه الدراسة يمكن الاستدلال على أن هناك علاقة بين البطالة وانتشار الجريمة لأن المال هو عصب الحياة ، وهو ما يشعر الفرد بالأمن والطمأنينة ، قال تعالى

﴿الذي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾ (سورة قريش) فقدم الله سبحانه وتعالى الطعام على الأمن مما يؤكد أن الإنسان لا يمكن أن يشعر بالأمن بدون توافر حاجاته الأساسية التي تبقية على قيد الحياة . وما ذكرته هذه الدراسة أن الزيادة السنوية في الجريمة بسبب البطالة بين فترة ١٤١٠هـ و١٤١٦هـ كانت بنسبة قدرت بـ ١٥٪ وأن عينة الدراسة تراوحت أعمارهم بين ٢٠ ، و ٣٠ سنة أي أنهم من فئة الشباب ، مما يعطي مؤشراً إلى أن هذه الفئة تزيد من حجم الجريمة ، وهذا يجعل المهتمين والحريصين على أن للمجتمع التدخل للحد من هذه المشكلة خصوصاً أن ٦٠٪ من المجتمع السعودي من فئة الشباب .

وفي دراسة أخرى على المجتمع السعودي ، قام الثقفي (١٤٢٣) بدراسة بعنوان «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم» . كان من ضمن أهداف الدراسة التعرف على علاقات الجريمة بالبطالة . حيث كانت العينة من نزلاء سجن الحائر بالرياض (٢١٧ نزياً) ، فتوصلت الدراسة إلى أن أعمار العاطلين تراوحت بين ٢٠ و ٢٥ سنة ، ولم يحصلوا على تأهيل علمي عال ، وجميعهم من حملة الشهادة الابتدائية كحد أعلى ، لم يتزوجوا ويعيشوا مع آبائهم ، وعدد أفراد أسرتهم مكونة من (٦) أفراد فأكثر .

و أيضاً من نتائج دراسة الثقفي وجد أن غالبية أفراد العينة كانوا عاطلين عن العمل قبل أن يقبض عليهم ، حيث دلت نتائج الدراسة على أن غالبية المسجونين (٤٧٪) ارتكبوا الجريمة وهم عاطلون عن العمل ، أي أن نسبة البطالة كانت كبيرة بين المسجونين . كما وجدت الدراسة أن أفراد العينة من المسجونين (٦٤٪) انتظروا سنة واحدة (قبل عودتهم للسجن الحالي) ، كحد أدنى ليحصلوا أو يبحثوا عن عمل مما يوضح أن الفرد يظل في صراع لتلبية حاجاته الأساسية وسدها ، وهذا كما ذكر الثقفي له آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية ، تدفع الفرد للجريمة كما هو حاصل في عينة الدراسة .

ووجد أن نمط أو نوع جرائمهم في الغالب أولاً: شرب المسكر ، ثم تعاطي المخدرات ، يليها السرقة والاحتيال ، وتوصلت الدراسة إلى أن سبب ارتكاب العاطلين للجريمة من عينة الدراسة كان حاجة غالبيتهم للمال (يليها الفراغ ورفقاء السوء) حيث

وجد أن ٣٤٪ من عينة الدراسة كان سبب ارتكابهم للجريمة هو الحاجة للمال ، ووجد أن ٥٦٪ من الذين عادوا لارتكاب الجريمة من بين العاطلين عن العمل كان بسبب الحاجة للمال . . ، وهذا كما ذكر الثقفي يعطي احتمالاً قوياً بأن هناك علاقة مباشرة بين الجريمة والبطالة وأن الحاجة للمال من أهم أسباب ارتكاب الجريمة ، وختم الثقفي نتائجه ، بأن أكثر من نصف العينة عادوا لارتكاب الجريمة بسبب أنهم عاطلون ، لم يجدوا وظيفة توفر لهم دخلاً مالياً ثابتاً وذكر الثقفي أن هذا يعطي احتمالاً كبيراً آخر على أن للبطالة دوراً في العودة للجريمة وقد يكون للسجن دور مباشر في زيادة وتعميق نسبة البطالة .

ومن خلال هذه النتيجة التي توصل إليها الثقفي يخلص الفرد ، إلى أن هناك احتمالاً كبيراً بأن البطالة لها علاقة بالجريمة ، بل إنها قد تساهم في زيادة انتشارها بين بعض الشباب العاطلين ، وكذلك لها علاقة في العودة للجريمة بين العاطلين ، وبالنظر لنوع الجريمة بين العاطلين نجد أنها ، تعاطي المسكر والمخدرات وهذا يوضح حالة اليأس والإحباط ومحاوله النسيان التي يعتقد الفرد العاطل أن ذهاب العقل أو تغيبه لفترة سيحل مشكلته ، وهذا اعتقاد خاطئ خصوصاً إذا إدرك الفرد أن تعاليم الدين الإسلامي تحرم المسكر والمخدرات وكل ما يؤثر على العقل ، بل حثت على الاستفادة من العقل للبحث عن حلول للتغلب على المشاكل آخذين في الاعتبار الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره ، متحلين بالصبر والحكمة أثناء التعامل مع المحن والفتن والنوازل .

٢ - الدراسات العربية

تؤكد دراسة قام بها عجوة (١٤٠٦) لمعرفة العلاقة بين البطالة والجريمة في الوطن العربي (تونس ، مصر ، السودان) . وكانت عينة الدراسة تتكون من ٨٦١ فرداً ، وخلصت الدراسة إلى أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إذا توافرت بعض أو كل العلاقات الديناميكية المتداخلة لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية . فمن أهم العوامل التي توصلت إليها الدراسة :

- تدني مستوى المهارة لدى العامل في تأدية العمل ، يخفض دخله وقد يسهل استغناء رب العمل عنه ، وبالتالي يصبح الفرد عاطلاً فيرتكب الجريمة بهدف

مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة . حيث توصلت الدراسة إلى أن (ثلاثة أخماس) الجرائم المرتكبة من داخل العينة تمت بدافع الحاجة للمال لمواجهة مطالب الحياة له ولأسرته .

- وجود مشاكل اجتماعية للعاطل ، بمعنى آخر عدم وجود استقرار اجتماعي ، مثل تدن في مستوى العلاقات بينه وبين محيطه الاجتماعي ، ووجود تفكك أسري بين العاطلين ، مقارنة بالوضع الاجتماعي للمجرم العامل فيما يجعله عرضةً للتأثر ، ومخالطه رفاق السوء وأرباب الجرائم والسوابق .

- شعور العاطل عن العمل بالفشل والإحباط والعزلة ، ثم تحول ذلك إلى قنوط ويأس من وضعه الحالي ، وفي المستقبل كل هذا يشعره بالذنب واللامبالاة لما يفعله ، مقارنة بحالة المجرم غير العاطل عن العمل ، مما يقلل مقاومته النفسية والاجتماعية للبطالة فيرتكب الجريمة .

- تفشي استخدام المخدرات بين المجرمين العاطلين عن العمل مقارنة بالمجرمين العاملين . حيث وجد أن ٩١٪ منهم متعاطون للمخدرات والدافع لذلك نسيانهم للهوموم ، كما وجد مجموعة كبيرة منهم وبنسبة ٢٢٪ تلعب القمار لكسب المال . أيضاً لوحظ كما جاء في الدراسة أن الوازع الديني يضعف ويقل لدى المجرم العاطل بعد إيداعه السجن .

وسنجد أن دراسة حويتي وآخرون (١٩٩٨) التي قاموا بها على عدد من نزلاء المؤسسات العقابية بدول عربية هي موريتانيا ، قطر ، السودان ، سوريا . وكان عدد العينة ٤٦٣ فرداً . لا تختلف عن دراسة عوجة (١٤٠٧) السابقة ، فلقد كان من ضمن أهداف الدراسة التحقق مما إذا كانت هناك علاقة بين البطالة والجريمة ، فقد توصلت دراسة حويتي ، وآخر إلى بأن هناك ارتباطاً بين السلوك الإجرامي والبطالة . فهناك تبادل وتداخل بين عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية تدفع العاطل لارتكاب الجريمة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة الآتي :

- من الصعب رد أسباب البطالة إلى عامل واحد بعينه ، فالعوامل المسببة للبطالة متعددة ومتداخلة ، منها الاقتصادي والاجتماعي . إذ البطالة مشكلة ومسببة

لمشكلات أخرى اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية وأمنية . فمن الآثار الاقتصادية نقص حجم الإنتاج ، نقص الدخل . ومن الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية ، الفقر وعدم إشباع الحاجات الأساسية ، والحرمان واليأس والإحباط وعدم الولاء ثم الاغتراب من المجتمع . وهذا كله يؤثر على الناحية الأمنية فترتكب الجرائم وتكثر الانحرافات في المجتمع .

- وجد أن غالبية العينة ٧٧٪ يعيشون في ظروف معيشية متدنية بسبب البطالة ، فالغالبية العظمى ٧٢٪ من أفراد العينة يعيشون في المدن المزدهمة ذات المعدلات الإجرامية المرتفعة .

- وجدت الدراسة أن غالبية المسجونين من أفراد العينة قدموا من أسر فقيرة تنتشر بها البطالة والفقر .

- أكثر من نصف أفراد العينة أشاروا إلى أن مشكلتهم نقص الدخل أو عدم توافر المال بسبب البطالة .

- وتوصلت الدراسة ، إلى أن الحاجة للمال لظروف نفسية واجتماعية واقتصادية كانت سبباً في ارتكاب الجرائم ، كما أن أكثر أنواع جرائم المسجونين من أفراد العينة ارتكاباً ، كانت السرقة ثم المخدرات ثم القتل . وخلصت الدراسة إلى أن جريمة الاعتداء على الأموال العامة والخاصة والممتلكات تأتي في المقدمة .

٣ - الدراسات الغربية

أثبتت دراسة قام بها كل من (1989) Allan and Steffensmeier لمعرفة هل البطالة تؤدي إلى الجريمة؟ فوجدوا في دراستهم ، أن من لديه وظيفة دائمة كانوا أقل الناس ارتكاباً للجرائم ونسبة قليلة منهم قبضت عليهم الشرطة مقارنة بمن ليس لديهم وظائف أو عاطلين عن العمل ، حيث كانت نسبة الجريمة والاعتقال عالية لديهم . وكذلك وجدوا أن من لديهم وظائف جزئية ، أو من يدفع لهم أجر قليل في وظائفهم ، وبالذات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٤ كانت نسبة الجريمة لديهم عالية أيضاً .

هذه النتائج لم تكن مفاجئة لهم كما أشاروا، حيث إنهم افترضوا أن البطالة وخصوصاً لدى الشباب دوراً كبيراً في زيادة نسبة ارتكاب الجريمة .

كما أثبتت الدراسات أن هناك ٣, ٥ مليون جريمة محصورة بواسطة الشرطة البريطانية في عام ١٩٩١ مقارنة بـ ٤, ٢ مليون في عام ١٩٧٩ ، وقد وجد (١٩٩١) Field أن هذه الزيادة في الجرائم كانت بسبب زيادة الجرائم ضد الممتلكات (مثل السرقة بأنواعها، والسطو على المنازل لسرقة ما بداخلها، وكذلك سرقة السيارات) مقابل انخفاض جرائم مثل الإهانات الشخصية، كالمشاجرة والخلاف والسطو المسلح على المنازل والجرائم الجنسية . وهذا يعود إلى الركود الاقتصادي في الدولة وعدم تلبية الحاجات الأساسية التي لا تتم إلا بالحصول على المال نتيجة وجودهم في وظيفة .

قام كذلك (Eisner 1996) بمراجعة علاقة الجريمة بالحالة الاقتصادية في ٧ مجتمعات أوروبية ولمدة عشر سنوات، وقد وجد أن النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات أدى إلى خفض الجريمة . وهذا يؤكد العلاقة بين السلوك الإجرامي والبطالة .

وفي دراسة كميرج التي قام بها (Farrington 1996) على مجموعة من الأحداث، وهي تعتبر دراسة تتبعية . فوجد أن نسبة عالية من العينة المنحرفة في دراسته لديهم نسبة عالية من العاطلين عن العمل، أو يعملون في وظائف لا تعتمد على المهارة وبالتالي أجرها قليل جداً، ولديهم عدم استقرار وظيفي أي لا يعملون في الوظائف لفترة طويلة وخصوصاً عند سن ١٨ ، وهذا أعطى مؤشراً لصاحب هذه الدراسة من خلال متابعته لأفراد عينته، حتى تجاوزوا سن الثلاثين بأن عدم وجود سجل وظيفي للشباب في فترات عمر سابقة يعطينا مؤشراً من خلاله نتنبأ بأن هذا الشاب سينحرف مستقبلاً وسيكون لديه نوع من الاضطراب في الشخصية .

كذلك وجد Farrington في دراسته أن نسبة الجريمة في عينته ترتفع (ومن واقع مراجعته لسجلات المحكمة لعينته) حينما يكون الأفراد بدون عمل أو وظيفة وتنخفض نسبة جرائمهم حينما يكونون في وظيفة . وهذا يدعم العلاقة السببية بين البطالة والجريمة .

وقام كل من Cook and Zorkin (1958) بتحليل دراسة لمعدل الجريمة من تاريخ ١٩٣٢ إلى ١٩٨٢ ، فوجدوا على وجه العموم في الخمسين سنة ، أن جرائم السرقة بأنواعها ، والسرقة تحت تهديد السلاح ، كانت عالية جداً وخصوصاً حينما يكون الاقتصاد ضعيفاً ، مقارنةً بانخفاضها حينما يرتفع الدخل الاقتصادي . و ما يشيرون إليه هنا يؤكد أن عدم توافر الوظائف يقود إلى زيادة ملحوظة في ارتكاب جرائم السرقة .

وأشارت دراسة أخرى Sampson and Taub (1993) إلى أن توفر الوظائف بحد ذاته أو لوحده لا يخفف الجريمة أو يزيد من الضبط الاجتماعي ، لكن ذلك يلزمه نوع من الاستقرار والتعهد والولاء والإحساس بالمسؤولية على مستوى الفرد والمجتمع . وهذا يعني أن الاستقرار والإحساس بالمسؤولية يجعل الإنسان يحصل على وظيفة ويحافظ عليها وحينما يحدث ذلك ستخف نسبة الجريمة .

ويمكن أن نختم هذه الدراسات بما أشار إليه Farrington (1986) بأن البطالة بطريقة ما تسبب الجريمة وبالمقابل انخفاض البطالة يقود للبعد عن الجريمة .

ومختصر هذه الدراسات يؤكد لنا وبدون شك العلاقة السببية بين البطالة والسلوك الإجرامي على اختلاف أنواعها وعلى شمولية التعريف الذي قدم في بداية هذه الدراسة . ولم يرغب الباحث أن يسترسل في عرض الدراسات وإنما استعرض بعض الدراسات الشاملة والواضحة .

٤ . الإطار العام للنظريات المفسرة لسيكولوجية البطالة والجريمة

لقد أعد هذا الإطار النظري حسب ما احتواه كل من علم الإجرام وعلم النفس الجنائي ، وكذلك علم الاجتماع الجنائي ، ودورها في تفسير السلوك الإجرامي ، وخصوصاً العلاقة السببية بين البطالة والجريمة ، وسيتم التركيز في هذا الجزء على عدد من النظريات العلمية لدراسة الأبعاد النفسية لظاهرة البطالة ودورها المباشر وغير المباشر في تغذية السلوك الإجرامي ، أو تأثيرها على الناحية النفسية للفرد ثم دفعه للانحراف . وبهذا تكون قد تحققت لدينا الإجابة عن السؤال الأول من هذا البحث .

والجزء الأكبر من الإطار النظري (النظريات) في هذه الدراسة (ما عدا النظرية النفسية؛ التحليل النفسي) قد استند إلى ما قدمه علمياً العالم (1995) Fogon والعالم (1994) Uggen من أربع نظريات أساسية ومهمة تفسر العلاقة بين البطالة والجريمة. هذه النظريات لها علماء ومنظرون ولكن fagan وuggen ربطوها بالبطالة والجريمة بشكل عام في المجتمع الغربي، وتم توظيفها علمياً لتناسب مع طبيعة وخصوصية سمات الشخصية للفرد السعودي. وهي على النحو التالي: (نظرية الضبط الاجتماعي control theory، نظرية التوتر الاجتماعي Anomie theory، والوسم الانحرافي theory labeling، ونظرية الاختيار الاقتصادي Economic choice theory)، وأضيفت النظرية النفسية، كنظرية خامسة لنفس الغرض الذي استعرضت من أجله النظريات الأربع المذكورة أعلاه.

وخلاصة القول، إن هذه النظريات تشير بطريقة أو بأخرى إلى أن عدم توافر الوظائف التي هي مصدر الدخل، أو أن هناك نقص في أجور بعض الوظائف التي تدفع للأفراد، مما يجعلهم في النهاية يقعون في مشاكل نفسية واجتماعية، تغذي بعض سلوك الأفراد سلباً، حتى يقوم بارتكاب أفعال غير نظامية لا يقرها المجتمع، بل ويعاقب عليها، تسمى جرائم ليحصل على قوت يومه، أو ما قد يلبي التزاماته وحاجاته الأساسية التي تضمن له البقاء حياً في هذه البيئة.

وستتطرق الدراسة لتلك النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي التي من خلالها سنوضح علاقة البطالة وأثرها على السلوك الإجرامي.

٤ . ١ النظرية النفسية: (نظرية التحليل النفسي)

يعتبر العالم فرويد أول من حاول دراسة سيكولوجية المجرم المرضية، وقد قال إن المجرم فردٌ يعاني من الشعور بالذنب، وهو في الغالب لا يعرف لهذا الشعور سبباً ولكنه يشعر بالراحة إذا ارتكب الجريمة (تركي ١٩٨٦). من هنا ندرك أن الجريمة لها دوافعها الشعورية واللاشعورية التي يمر بها الإنسان في مختلف مراحل العمر.

ويحاول أنصار مدرسة التحليل النفسي تفسير الانحرافات السلوكية في ظل

عوامل نفسية وتربوية تتعلق بالتربية الاجتماعية ، ويركزون على أن الشخصية تتألف من ثلاثة عناصر هي : (السمالوطي ١٩٨٣ و علي ٢٠٠٠).

١- الهو ID : وهي مجموعة الغرائز الفطرية والنزعات الشهوانية والأنانية عند الإنسان أو ما يسمى بمبدأ اللذة (نجدها لدى الطفل والمجرم) .

٢ الأنا الأعلى : Supe Ege : وهي مجموعة الأخلاق والمثل والقيم العليا المثالية التي يكتسبها الفرد من محيط أسرته ، أو من مؤسسات تنشئته الاجتماعية بشكل عام في المجتمع الذي يعيش فيه والتي تنشأ من خلال مجموعة الأوامر والنواهي التي تعكس العقيدة والثقافة التي يتلقاها الطفل من والديه أو مؤسسات مجتمعه ، ويمكن أن نطلق على الأنا الأعلى مبدأ المثالية للضمير . ويتكون صراع دائم بين عنصر الهو الشهواني والأنا الأعلى (الضمير) ، فإن لم يتفقا سيكون هناك انحراف واضطراب في شخصية الفرد وبسبب هذا الصراع يرتكب هذا الإنسان الجريمة .

٣- الأنا : Ego : هي الذات وهو الحاكم الإداري ، وظيفته تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي السوي للفرد . فدور الأنا بشكل عام ، هو محاولة السماح لمطالب الإنسان الغريزية في إطار ما يسمح به المجتمع . فإذا عجز الأنا عن أداء وظيفته حصل عدم التوافق السوي وظل الإنسان مضطرباً سلوكياً فيصبح التطرف واضحاً في سلوكه ، إما لإرضاء حاجاته الغريزية (مبدأ الهو) أو التطرف في إرضاء ما يميله عليه الضمير (الأنا الأعلى) والتي تكون فيها مثالية زائدة فيكون أسيراً للتردد والخوف والقلق . و باختصار شديد عجز الأنا يسهم في ظهور كافة أنواع السلوك الإجرامي صغيرةً أو كبيرةً (Williams 1997) .

١ - مدرسة التحليل النفسي وفرضيتها حول الجريمة

باكتشاف فرويد مبدأ اللا شعور منحت أفاق علمية للبحث في سلوك الإنسان وعلاجه ، فحيث إن علم النفس يدرس الكائن الحي وهو يتفاعل مع البيئة من حوله ويتأثر بمبناها ويستجيب لها باستجابات مختلفة ، نجد أن السلوك ليس إلا مجموعة

استجابات تصدر عن الإنسان في مواقف البيئة التي يتفاعل معها ويتأثر بعناصرها .
ولا شك أن البطالة وعناصرها المختلفة تدخل ضمن هذا التفاعل .

ومن أهم فرضيات مدرسة التحليل النفسي للجريمة :

١- أن السلوك الإنساني ينبع عن قوى جسمية ونفسية لا شعورية تتمثل في
الدوافع والغرائز .

٢- الاضطرابات السلوكية في الشخصية بما فيها السلوك الإجرامي أو المنحرف
تنشأ عن صراع نفسي للقوى المختلفة في شخصية الإنسان والتي تكون
في أساسها طاقة غريزية أو طاقات مكبوتة تكونت من خلال التنشئة
الاجتماعية في بيئة الفرد .

٣- الرجوع إلى التحليل النفسي للعوامل الباطنة الشعورية واللاشعورية وربطها
بواقع الشخص الحالي يساعد كثيراً للوصول إلى أساس ونشأة
الاضطرابات في الشخصية مما يساعد في علاج السلوك المنحرف أو
الإجرامي والسيطرة عليه .

٢ - البطالة في ضوء مدرسة التحليل النفسي

لا شك في أن البطالة سوف تؤثر نفسياً على صاحبها، وخصوصاً إذا عرفنا أن
الحاجات الأساسية للفرد لا تتوافر إلا بوجود المال المكتسب من أجر ثابت ومستقر في
المستقبل، ويكون التأثير أكبر حينما نجد أن العاطل، أو بمعنى آخر الذي ليس له دخل
ثابت أو قليل الدخل ولديه أسرة وأبناء، فينتقل التأثير إلى الأبناء وتربيتهم . فكما
قالت مدرسة التحليل النفسي بأن هناك دوافع للإنسان بيولوجية ونفسية لا بد من
تحقيقها كشرط أساسي لتوافق الإنسان مع بيئته، فإذا لم يحقق الإنسان هذه الأشياء
(الحاجات الأساسية الطعام، الشراب، المسكن، الزواج) أو الدوافع المكتسبة مثل
(الحاجة للأمن- الانتماء- الحب- العاطفة) إذا لم تتحقق هذه الدوافع، سيكون الفرد
في حالة أزمة وعدم استقرار شعوري قبل أن يتحول ذلك إلى كبت ثم إلى اللا شعور،
فيحس الفرد بالفشل والإحباط ويدخل في مرحلة صراع نفسي، يولد لديه اضطراب
في السلوك مما يدفعه للسلوك الإجرامي للوصول إلى تحقيق متطلباته الأساسية بطرق
غير مشروعة .

إذا فالسلوك الإجرامي ليس إلتعبير عن هذا الصراع النفسي (السمالوطي ١٩٨٣ و ربيع ١٩٩٤) تختلف درجته من فرد إلى آخر، ونذكر أيضاً أن تنشئة الأبناء في أسرة تفتقر إلى دخل مناسب وغير كاف أو ثابت أيضاً، فقد يكون دافعاً قوياً لارتكاب الجريمة بواسطة الأبناء نتيجة للصراع النفسي، وللبيئة التي يعيشون فيها تأثير أكبر. وهذا ما نراه في جرائم الأحداث وخصوصاً السرقات، لتوفير حاجاتهم لعدم توافر الدخل لديهم، ولا ننسى أيضاً الفئة المتعلمة وحاملي الشهادات الذين لا يجدون عملاً يوفر لهم الدخل، فسيكون التأثير النفسي أشد وأصعب وسيولد لدى بعضهم شعور نفسي عدائي نحو أنفسهم أولاً، ثم نحو مجتمعهم ثانياً وقد ينحرفون.

فقد أشارت المدرسة النفسية إلى أن إعاقة السلوك الموجه للوصول لهدف معين، قد يدفع الفرد لحالة من التوتر والقلق الداخلي الناتج عن الإحباط فيلجأ الفرد كالشخص العاطل إلى محاولة التكيف مع الوضع الطارئ لحالته فلا يستطيع، وهذا ما يحدث غالباً، فيكون أحد الأساليب المتبعة لحفظ التوتر والقلق هو السلوك العدواني (المطوع ٢٠٠٠).

وبطريقة أخرى قد يلجأ في البداية إلى حيلة دفاعية لخفض الصراع النفسي (وهو ما نسميه أو ما تقوم به الأنا من توازن بين صراع الهو والأنا الأعلى) مثل التعويض الإيجابي (السمالوطي ١٩٨٣). كالحصول على وظيفة أقل دخلاً، أو بشكل عام غير مناسبة مثل: أن تكون في مكان بعيد، أو تتطلب جهداً أو لا تناسب التخصص، فإذا لم يستطع التكيف عن طريق التعويض الإيجابي لجأ في الغالب إلى التعويض السلبي، وهو لجوؤه للسلوك المنحرف أو الإجرامي مثل السرقة، الاختلاس، اعتداء، بيع أو استخدام مخدرات وغيرها. وقد يكون العامل النفسي لشعور الإنسان العاطل أو الذي دخله قليل بالفشل ثم الإحباط يدفع صاحبه إلى سلوكيات خاطئة. مثل استخدام المخدرات أو الكحول أو النصب والتزوير والرشوة، لتخفيف الأزمة النفسية التي يعيشها من جراء الفراغ والهروب من الواقع.

مما يدفعنا إلى القول، بأن التأثير النفسي يتداخل مع عوامل أخرى كثيرة بيولوجية واجتماعية واقتصادية، تنعكس على تربية الفرد في بيئة نفسية منهارة هي خطر على

أفرادها تفرز لنا كما هائلاً من السلوك المنحرف وحتى السلوك الإجرامي في تنوع جرائمه، وتتعدد وتتفاوت من فردٍ لفردٍ ومن بيئةٍ لأخرى. ولنقرأ ما قاله العالم (Williams 1997: 202):

“Psychoanalytical explanation are therefore based upon the idea that it is the inner processes and conflicts which determine behavior. Unresolved inner conflict and lack of emotional stability are seen as the main causes of unacceptable behaviour” environment plays a subsidiary role“

فالضغوط النفسية الشديدة والاضطرابات الانفعالية والتي يمر بها الفرد بسبب البطالة، قد تكون تغذيةً كافيةً ومناسبةً لحدوث الجريمة كسلوكٍ عدائيٍّ مضادٍ للمجتمع (العيسوي ١٩٩٠).

فواقع الأسرة غير المستقرة بسبب البطالة، قد يدفع الأبناء إلى الانحراف. فيتعلم الطفل سلوكاً إجرامياً للحصول على ما يريد بسبب نقص المادة، لذا نجد أن بعض السلوكيات المنحرفة مثل العدوان يتعزز تعزيراً موجباً لدى الأبناء (دافيدوف ١٩٨٣). فيجب أن نؤمن ونسلم، بأن هناك افرازات للبطالة لا يمكن حصرها جميعاً. ولكن يمكن إلقاء الضوء على بعضها (Berman 1978) إذ أنّ شخصية الإنسان وتكوينها النفسي، لا يمكن عزله عن عوامل أخرى مثل: «تفاعل النفس مع الناحية الاقتصادية الاجتماعية في البيئة المحيطة به». وقد قال عباس (١٩٩٤: ٢٢) «البيئة تسبب للفرد الإشباع كما تسبب له الإحباط، لذلك سنعرض للنظريات (الاقتصادية والاجتماعية في الجزء التالي).

التعليق على النظرية

من خلال استعراض ما جاء في النظرية، نجد الفرد لا يعيش في عزلة عن الظروف المحيطة به، فهو يتأثر ويؤثر، فشعوره بأنه لا يستطيع أن يعيش حياة بدخل ثابت يكفل له حياة هادئة، قد يدفعه ذلك إلى صراع نفسي بين قبول الواقع الذي هو يرفضه وبين ما يريد ولم يتحقق، وهذا يجعله يعيش في ضغوط نفسية أحياناً لا يستطيع السيطرة

عليها، فيلجأ إلى سلوك غير مرغوب فيه (تزوير، سرقة، اختلاس، انضمام إلى عصابة) ليحصل على قوت يومه، والفرد يعيش ليحقق دوافعه ولكن الوضع الاجتماعي (لا وظيفة ولا دخل، غلاء) لا يساعده فالعقل تتغلب لديه القوة المانعة على القوة الدافعة، فيمنع نفسه ويصير إلى أن يأتي الفرج ويحقق دوافعه، والأخر قد تتغلب لديه القوة الدافعة على المانعة فيرتكب جريمة ما ليحقق ما يريد، إذاً هناك صراع نفسي وضغوط نفسية من جراء ما يسمح أو لا يسمح به المجتمع للفرد أن يحقق دوافعه فقد يحدث الاصطدام والخلاف وقد يرتكب الفرد جريمة ما بسبب عدم شعوره بالأمن والطمأنينة وهذا ما يراه المطلع على تعاليم الشريعة الإسلامية .

ونجد أن المطلع على تعاليم الشريعة الإسلامية يجد وصفاً دقيقاً للنفس البشرية سبق مدرسة التحليل النفسي، فيوجد أولاً من يحمل النفس المطمئنة الهادئة المتمسكة بتعاليم الشريعة الإسلامية وتربت عليها داخل الأسرة وعرفت القيم والعادات والأخلاق، مهما كانت الإحباط والفشل وعدم الوصول للهدف، لأن صاحبها مؤمن بالقضاء والقدر، ثانياً النفس الأمارة بالسوء وهي التي تتبع صاحبها شهواته ونزعاته وغرائزه بدون قيد أو شرط غير مراعاة الأخلاق والقيم والعادات التي يحث عليها الدين الإسلامي، فلا صبر ولا تحمل ويتصرف طبقاً لإرادته وشهواته. وصاحبها منعدم الضمير لا يراعي حق الله ثم حق عباده إطلاقاً فيخالف الشرع بسلوكه الإجرامي في المجتمع. ثالثاً: النفس اللوامة التي يكون فيها الفرد شديد محاسبة النفس، سلباً وإيجاباً مما يجعله عرضة للشك والحيرة والتردد ويلوم الآخرين ويشك في تصرفاتهم مما ينعكس على علاقته بذاته وبالمحيطين به، فصاحبها يعيش في صراع نفسي مع نفسه ومع بيئته ويحكم ويقيم الواقع طبقاً لما يرى هو شخصياً لا كما يجب أن يكون فقد يحدث الاضطراب والخلل في السلوك ثم الجريمة .

فسلوك الفرد السلبي أو الإيجابي ليس نتيجة عامل واحد ولكن لتضافر عدة عوامل تدفعه إلى سلوك معين قد لا يرغبه الفرد ولكن يقدم عليه بسبب الحرمان (يسرق ليأكل أو يوفر الطعام لأسرته) ونجد ذلك واضحاً في ما توصلت إليه دراسة عجوة (١٤٠٦هـ) حيث خلص في دراسته إلى أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي

لدى الفرد العاطل إذا توفرت بعض أو كل العلاقات الديناميكية المتداخلة لكل من العوامل النفسية الاجتماعية والاقتصادية. حيث وجد حويتي وآخرون (١٩٩٨) أن من العوامل المؤدية للجريمة لدى عينة من العاطلين كانت بسبب شعورهم بالفشل والإحباط والعزلة ثم تحول ذلك إلى ضغوط ويأس ولا مبالاة مما قلل مقاومتهم النفسية والاجتماعية للبطالة فارتكبوا الجريمة.

٤ . ٢ نظرية الضبط الاجتماعي: Control theory

تقول هذه النظري أن الوظيفة تنسق وتضبط الحياة الاجتماعية للفرد Gottfredson and Hirschi (1990) فعدم توافر الوظيفة للفرد يقوده إلى تفكك الروابط الاجتماعية، وهذا يجعل نشاط السلوك الإجرامي يزيد. وقد أكدت هذه النظرية أن توفر الوظائف للفرد يعتبر الأساس في بناء الترابط الاجتماعي للأفراد، وبالتالي تقيدهم بالأنظمة في المجتمع، وعلى العكس عدم توفر الوظائف وانتشار البطالة ينتج عنه مخالفات إجرامية كثيرة.

هذه النظرية طورت لتشمل ليس فقط الأفراد بل المناطق التي يعيشون فيها. فلقد وجد Wilson (1978) في دراسته للفقر ومشاكله الداخلية في داخل مدينة شيكاغو، بأن كثيراً من مشاكل المدن المزدهمة اليوم مثل: انتشار الجريمة والمشاكل العائلية، قصور في مستوى التنظيم الاجتماعي، كلها تعود كنتيجة لعدم توافر فرص العمل الذي يكفل الدخل المناسب.

هذا وقد حث الدين الإسلامي على التكافل الاجتماعي والترابط الأسري، لذلك أمرنا الله سبحانه وتعالى، بالاهتمام بالأقارب وصلة الرحم، وكذلك دفع الزكاة والصدقة للمقربين، وهذا يحقق سعة في الرزق وطولاً في العمر. وقبل ذلك حث الإسلام على العمل والرزق الشريف، مهما كان نوع المهنة. والرضا بالقدر خير منه وشره. وقد حث الدين الإسلامي على التعاون والمساعدة لرفع مستوى الرعاية الاجتماعية والضبط الاجتماعي داخل الأحياء للحد من السلوكيات المنحرفة.

التعليق على النظرية

يعتبر الضبط الاجتماعي مسئولية الجميع ، سواء المؤسسات الحكومية أو الأهلية فنجد أن من مهام الدولة الأساسية بمؤسساتها الحكومية والأهلية الحفاظ على الشباب من الانحراف لأنهم رجال المستقبل ، وهذا يتم من خلال الدراسة لمشاكلهم وحلها أولاً بأول مثل نوع التعليم ، والتدريب ، والتطوير الذي يرفع من أدائهم كقوى عاملة في المجتمع بعد تخرجهم ، فتوفر الوظائف لهم طبقاً لأعداد الدارسين المتوقع تخرجهم ليتم استيعابهم مبكراً بأسلوب علمي مدروس ، كأسلوب وقائي لمنع البطالة بدل أسلوب علاج البطالة ، فتوفير الأحياء بخدماتها الأساسية وتوفير الوظائف لأبناء المجتمع وتوزيعها على المدن والريف كل هذا يمنع الفقر ويزيد مصادر الدخل وبالتالي لا يشعر الفرد بالحرمان فيستقر وضعه النفسي والأسري والاجتماعي (فيعيش المجتمع بدون تفكك) فتقل البطالة وبالتالي تنقص الجريمة .

ويرى الباحث على سبيل المثال أن تعاليم الشريعة الإسلامية جعلت الزكاة الركن الثاني من أركان الإسلام والصدقة والمساعدات والهبات المالية أمور تساعد الإنسان الفقير والمحتاج وهذه الأساسيات ، إذا طبقت كما في الشريعة الإسلامية تمنع جزءاً كبيراً من الانحراف والسلوكيات الخاطئة بين عامة الناس غير القادرين على توفير قوت يومهم ، وهذا ما تؤكدته نتائج دراسة الثقفى (١٤٢٣) حيث اتضح أن ٤٧٪ ارتكبوا الجريمة وهم عاطلون عن العمل وأن ٤٦٪ منهم انتظروا سنة قبل ارتكابهم لجريمة أخرى ، وتوصلت دراسة عجوة (١٤٠٦هـ) إلى أن ثلاثة أخماس جرائم عينته تمت بدافع الحاجة للمال لمواجهة مطالب الحياة للفرد وأسرتة ، ووجد حويتى وآخرون (١٩٩٨) أن الحاجة للمال كانت وراء ارتكاب أفراد عينته للجريمة . وأكدت نتائجهم أن نسبة ٧٧٪ من عينة دراستهم كانوا يعيشون في ظروف معيشة متدنية ، ونسبة البطالة بينهم قدرت بـ ٧٢٪ عاشوا في مدن مزدحمة .

ولابد من ملاحظة أن الضبط الاجتماعي لا يمنع من وجود الجريمة ، ولكن مما لاشك فيه أنه قد يخفف نسبة الجريمة إلى حد كبير ومعقول بسبب إحساس الفرد بالأمن والمسؤولية والاستقرار والتعهد والولاء ، وهذا ما يؤيده البعض سامبسون وتيوب (١٩٩٣) Sampson and Taub .

٤ . ٣ نظرية التوتر الاجتماعي: (1957) Anomie theory Anomre Merton

مصطلح أنومي يعرف حسب هذه النظرية بأنه التعارض بين الأهداف الموجودة في المجتمع وبين الوسائل المتاحة والمشروعة لتحقيقها. لذلك هذا التعارض يؤثر على أفراد المجتمع وأول خروج لهذه النظرية كان في العام ١٩٣٨. ولقد قصد العالم Merton بالأهداف كل ما يحققه الفرد من نجاح اقتصادي مثل توافر التدريب والدراسة وتوافر الوظائف وثبات الدخل والموجود في أي مجتمع التي تحقق الراحة والطمأنينة وعدم التوتر لأفراده.

وتتحدث النظرية عن خمسة أنماط نفسية اجتماعية: الأول منها يعتبر غير إجرامي ونراه لدى غالبية الناس، أما الأربعة الأخرى من الأنماط فهي تهتم بالسلوك المنحرف والإجرامي لدى الفرد. وملخصها كالتالي (الحديثي ١٩٩٦ والسيد ١٩٧٨):

- ١- الامتثال (الانتماء) conformity: أصحاب هذا النمط يتقبلون الأهداف المحددة لهم اجتماعياً، وكذلك وسائل تحقيقها، ولو لم يكونوا راضين كل الرضا عنها. وهم من الأسوياء الذين لا تكون علاقتهم فيها إحباط وتوتر مع مجتمعهم. ويتقبلون ويتكيفون مع ما يوجد في المجتمع من أهداف اقتصادية ويسلكون الوسائل المشروعة لتحقيقها.
- ٢- الابتداء Innovation: حيث يقبل الأفراد بالأهداف المتاحة في المجتمع ولكن يرفضون الوسائل الشرعية لتحقيقها. هنا يبدأ السلوك الانحرافي لسلوك الفرد ويطلق وسائل غير مشروعة نتيجة شعوره بالإحباط والفشل من تحقيق أهدافه. لأن الوسائل المشروعة المتاحة تكون فيها شروط صعبة أو مستحيلة، مما يجعل الفرد يخرج عن القيم الاجتماعية ويفكر مبدئياً وجدياً بأن تكون هذه هي نقطة البداية في الانحراف السلوكي، وكبداية أصبحت الجريمة السائدة بين الأفراد غالباً السرقة.

٣- الطقوس Ritualism: الذي يرفض الأفراد أحياناً الأهداف ويركزون على الوسائل ويقبلونها إلى حد ما ويمكن أن تصبح هي الأهداف.

٤- الانسحاب Retreatism : وهذا النمط يكون فيه رفض للأهداف والوسائل مجتمعة معاً، وعن طريق الانسحاب وعدم التفكير أو الاهتمام فيها. فيلجأ الفرد إلى الهروب من الحياة الاجتماعية نتيجة لهذا الفشل والإحباط والتوتر. فقد يلجأ بعض الأفراد للإدمان أو الانتحار متخليين عن الأهداف والوسائل معاً.

٥- التمرد Rebellion : وهو لا يكون رفض الأهداف والوسائل فقط، وإنما استبدالها بأهداف وأساليب أخرى فيها نوع من التمرد والعصيان والعدوانية والانتقام من المجتمع، الذي لا يقبل هذه الأهداف والوسائل على الإطلاق. فالأهداف والوسائل البديلة تعتبر خطيرة لخروجها عن قيم المجتمع، ومنها يحقق الفرد رغباته وشهواته ويزداد انحراف شخصيته. ويندرج تحت هذا النمط أخطر المجرمين في المجتمع، والتي تكون جرائمهم سرقة واختلاس من الممتلكات العامة والشخصية، ويقومون بارتكاب الجرائم الخطيرة ضد عموم الناس (مثل اغتصاب المال).

هذه النظرية باختصار تنظر إلى أن الإحباط الذي يسببه نقص الدخل المادي، والذي بدوره يخلق نوعاً من المشاكل لدى الأفراد، وبالتالي يرتكبون الجرائم كنتيجة لهذا الإحباط. كما نجد أن العزلة الاجتماعية للفرد العاطل تضعف عنده الترابط والتضامن الاجتماعي، وهذا يجعل حالة الأنومي (Anomie) تلازمه وتطفو على السطح وهي تفقده الالتزام بالنظم والمعايير والأخلاق الاجتماعية الواجب احترامها والتقيدها بها في مجتمعه. فيخرج عليها ويرتكب الجريمة، حيث لا تماسك ولا مراعاة للنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه العاطل عن العمل مما يجعله يوجد له نظام خاص به وعادات وقيم يؤمن بها هو وحده أو من هم على شاكلته مما يُحدث سلوكاً إجرامياً في مجتمعه.

التعليق على النظرية

ولا شك في أن ما جاء في هذه النظرية يطابق الواقع إلى حد كبير فنجد أن عدم وجود الضبط الاجتماعي كما اتضح من النظرية السابقة (نظرية الضبط الاجتماعي)

قد يجعل الفرد يشعر بتوتر نفسي واجتماعي (كما هو واضح في الأنماط الخمسة لنظرية التوتر الاجتماعي) فالفرد في مجتمعه الذي لا يجد وظيفة أو دخله قليل أو يعمل وينقطع عن العمل حسب حاجة السوق ، هذا الفرد كما تقول هذه النظرية إما أن يمثل لواقعه ولو لم يكن راضياً عنه ولا يجعل الإحباط أو الفشل يؤثر عليه في تصرفاته وسلوكياته ، وهذا نجده لدى الغالبية من الناس وخصوصاً من يعملون بتعاليم الشريعة الإسلامية (قولاً وعملاً) ، يشعر بالصراع بين ما توفر من فرص أو أهداف وبين رفضه لما وضع المجتمع من نظم ووسائل شرعية للوصول إلى الأهداف ، فيبدأ الفرد برفض الوسائل والشروط الصعبة فيخرج من عادات وتقاليد المجتمع ، فيكون ذلك الشرارة الأولى لبداية الانحراف إن لم يجد من يحتويه مثل توفير الوظائف بأجر مناسب مع ساعات عمل مناسبة وتوفير الوظائف لتناسب مع إمكانيات التعليم والتدريب للشخص .

ونجد القسم الآخر من المجتمع يفضلون الانسحاب أو التمرد على ما يوجد في المجتمع من أهداف ووسائل فيرفضون الواقع بأكمله ، ويلجأون لشرب الخمر أو تعاطي المخدرات أو الانتحار نتيجة الفشل والإحباط الذي يشعرون به نتيجة عدم إحساسهم بحياة نفسية واجتماعية واقتصادية آمنة ، ثم تحدث المشاكل ، فدراسة الثقفي (١٤٢٣هـ) أثبتت أن ٣٤٪ من العينة كان سبب ارتكابهم للجريمة حاجتهم للمال أي لا وظيفة لديهم تتوافر لهم الدخل المادي الكافي وأن ٤٧٪ سبب ارتكابهم للجريمة أنهم كانوا عاطلين عن العمل . ولعلنا لاحظنا من استعراض الدراسات السابقة أن أكثر جرائم العاطلين ، شرب الخمر ، تعاطي المخدرات ، السرقة ، ويؤيد ما جاء في جزء كبير من هذه النظرية دراسة (عجوة، ١٤٠٦هـ ، وحويتي، ١٩٩٨م) . ووجد عجوة (١٤٠٦هـ) في دراسته أن ٩١٪ من العاطلين عن العمل متعاطون للمخدرات والدافع وراء ذلك نسيانهم لهمومهم .

٤ . ٤ نظرية الوسم الانحرافي Labeling Theory للعالم (1951) Lemert

هذه النظرية تركز في تفسيرها للسلوك الإجرامي على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم بدلاً من طبيعة الفعل الإجرامي . فمثلاً المجتمع وموقفه من الجريمة هو الذي يعطي أو يُكسب فعلاً ما صفة الإجرام من عدمه . فإن وضع المجتمع عقاباً محدداً لسلوك ما فإن أي فرد يرتكب ذلك السلوك هو مجرم ، والعكس يحدث بأن يقبل المجتمع السلوك لأنه لم يطلق عليه صفة إجرامية ، فلا تصبح هناك جريمة .

إذا متى ما ارتكب الفرد فعلاً إجرامياً في نظر المجتمع وعوقب عليه بالسجن فإنه يوسم ويوصف بالمنحرف ، ويستمر معه هذا الوسم حتى بعد خروجه من السجن أو توبته وتغيير سلوكه ، وبالتالي يضع المجتمع في وجهه كل الصعوبات والحوادث حتى لا يصبح إنساناً سوياً مما يدفعه إلى تكرار الانحراف .

فلو صنفنا هذه النظرية لتفسير ظاهرة البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي ، لوجدنا أن العاطل (وكما يصنف في مجتمعنا) وفي غالبية المجتمعات العربية يوصف بأنه في الغالب سيئ السلوك غير سوي ، فلو كان غير ذلك لحصل على وظيفة . فهذا الوسم الانحرافي أعطي له بسبب نظرة المجتمع لهذا السلوك بأنه منحرف ، وهذا يجعله تحت ضغط وقلق وتوتر مما يجعله ينحرف لأنه لم يُرحم من نظرة مجتمعه السلبية له (صاحب سوابق) . حتى إن الفرد الصالح أحياناً يُنعت بالمنحرف لمجرد سكنه في حي وصف بالإجرام . وكذلك إن كان صاحب وظيفة أو حتى عاطلاً وارتكب فعلاً أدى به إلى السجن فلن يرحمه المجتمع ويغفر له زلته ، فسيوسم بالانحراف وبالتالي لن يحصل على وظيفة في المستقبل بسبب سابقته الإجرامية . وقد يكون في هذا دفع للفرد في الغالب بأن ينحرف ويسلك سلوكاً إجرامياً انتقاماً من نظرة مجتمعه له ووسمه بالانحراف حتى وإن تاب . بالإضافة إلى ذلك أحياناً ينظر إلى حي بكامله على أنه حي مجرمين ويوسم بالانحراف مما يسيء لسمعته ويجعل المراكز التجارية أو الخدمات الحكومية أو حتى المؤسسات التجارية لا تفتح فيه ، وهنا تقل الفرص الوظيفية ويقل الدخل وتكثر البطالة وتحصل الجريمة .

ونجد أن الإسلام تعامل مع المجرم والجريمة بوضعه ضوابط تحدد السلوك الإجرامي من غيره، ولم يترك للمجتمع عمل ذلك حتى لا يحصل الظلم . كذلك قبل الله التوبة النصوح، بمعنى أن وسم الفرد بالمنحرف يزول متى تاب وعدل من سلوكه المنحرف ولم يعد إليه . فإذا قبل الله سبحانه وتعالى التوبة فمن باب أولى أن يتسامح البشر مع إخوانهم التائبين، وألا يتعاملوا بسوء معهم . فلقد جاء في الحديث الشريف (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) (الناوي ص ٢٧٦) .

التعليق على النظرية

يتضح لنا من خلال هذه النظرية أن الفرد بشكل عام والفرد السعودي بشكل خاص قد يوسم بالمجرم، لوجود الترابط الأسري والانتماء القبلي ومعرفة الأسر لبعضها، فقد يقدم الفرد العاطل على سلوك إجرامي بسبب أنه عاطل عن العمل وبالتالي ليس لديه المال ليوفر له ما يكفل أبسط أمور الحياة له (أكل وشرب وسكن . . . إلخ) ويسجن كعقوبة على جريمته، نجده بعد خروجه من السجن لا يجد من يثق فيه ويوظفه بسبب أنه وصف بالمجرم، فقد يعود نتيجة لذلك إلى ارتكاب الجرائم مرة أخرى وثانية وثالثة إذا لم يجد التقبل من المجتمع، وهذا يؤكد ما جاء في الدراسات مثل ما توصلت إليه الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ومركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٨هـ) حيث عاد للجريمة ما نسبته ٦٠٪ وأن أغلبهم من الذين لم يحصلوا على عمل يوفر لهم الدخل المادي، وتؤيد نتائج الثقيفي (١٤٢٣) ذلك حيث وجد من عينة ما نسبته ٥٦٪ من الذين عادوا لارتكاب الجريمة بسبب أنهم لم يجدوا وظيفة بعد خروجهم من السجن .

لذلك لا بد من العمل على تدريب وتعليم السجين غير المؤهل مهنيًا داخل السجن وإحاقه بمهنة تعينه على الصعوبات الموجودة في مجتمعه، وعلى المجتمع أن يتقبله ويثق به ويمنحه فرصة للتوبة .

٤ . ٥ نظرية الاختيار الاقتصادي : The Economic Choice Theory

تطرق Ehrlic (1973) إلى توضيح أن من حق الفرد الاختيار بين العمل المشروع

وغير المشروع يرتكز جزئياً على مدى الجاذبية التي توجد في كل خيار . فإذا كان العمل أو الوظيفة لا توجد فيها امتيازات ودخلها قليل و كان العمل (الوظيفة) غير المشروعة أو غير النظامية أكثر امتيازات وتوفر المال أكثر من غيرها ، فمن الطبيعي أن الفرد سيتجه لارتكاب الجريمة باختياره الوسائل غير المشروعة للكسب المادي ، الذي لا يتطلب جهد أو عناء البعد عن العمل النظامي أو المشروع والذي لا يوفر المال . ولا شك في أن الأخلاق لها تأثير على اختيار الفرد ، إلا أن التربية والتعليم لها دور أساسي وأكبر في تحديد الاختيار ، فعدم الحصول على التعليم المناسب وضعف التحصيل العلمي والتدريب لاكتساب المهارات يضع كثيراً من الناس وخصوصاً الشباب منهم في مرحلة خطرة من قلة الفرص الوظيفية مما يجعلهم يكسبون أجراً قليلاً من عملهم من جراء حصولهم على وظائف غير مرضية لمستواهم .

إذاً نظرية الاختيار الاقتصادي تسمح للفرد بالانخراط في العمل المشروع أو النظامي وكذلك الجريمة في وقت واحد . (Reuter et al 1990) وما قد يؤثر على تغيير وجهة نظر الفرد تجاه ما قد يجذبه للجريمة أو للعمل المشروع ، هو كمية الوقت التي قد يستغرق بين هذين الاختيارين وما قد يوفره كل منهما من دخل جيد للفرد ، فوجود فرص وظيفية رائعة يقلل من الوقت لدى الفرد بأن يتجه ويختار الجريمة للكسب غير المشروع .

التعليق على النظرية

يتضح من هذه النظرية أن توفر بعض الوظائف لا يساعد على تقليل نسبة البطالة وبالتالي انخفاض نسبة جرائم العاطلين عن العمل ، ولكن توفر وظائف مع ساعات عمل كثيرة مع قلة دخلها مما يرهق الفرد ويمنع عنه كثيراً من الامتيازات ، فيلجأ إلى طرق ملتوية للكسب المادي السريع ، مثال : الفرد الذي يعمل براتب شهري قليل أو غير كاف قد يلجأ لأخذ الرشوة أو التزوير ليرفع من دخله ، إذاً نظرية الاختيار الاقتصادي تنطبق على الواقع على مستوى الفرد أو الجماعة وكثيراً ما نسمع بالفساد الإداري وهو سلوك منحرف لرجل موظف على رأس العمل ، لذلك لا بد من عمل موازنة بين مستوى المعيشة في المجتمع وبين ساعات العمل والأجر والدخل المدفوع

للفرد، وما قد نلاحظه من عزوف بعض الشباب عن العمل في بعض المهن هو طول ساعات العمل وقلة الأجر الذي لا يتناسب مع مصروف الفرد (غلاء المعيشة) وبالتالي يظل الفرد في خيار بين العمل واللاعول أو العمل والنظر للامتيازات غير المشروعة، فقد يتجاوز الفرد حدود متطلباته مما يعرضه للسلوك الإجرامي لتحقيق مطالبه دون اعتبار لقيم وتنظيم مجتمعه، فدراسة (الثقفي ١٤٢٣هـ) و (عجوة ١٤٠٦هـ) وحويتي وآخرون (١٩٩٨) جميعهم وجدوا في دراساتهم أن جرائم السرقة والمخدرات والخمر هي من ضمن أكثر الجرائم بين عينة العاطلين مما يثبت إلى حد كبير أن المال مهم وهو عصب الحياة للعموم ولكن العاطل عن العمل الذي لا دخل له تكون حاجته أمس وأقوى.

٤ . ٦ البطالة في ضوء الشريعة الإسلامية

بعد أن استعرضت النظريات التي ساعدت إلى حد ما على فهم الأبعاد الجانبية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي؛ كان لا بد من التطرق لنظرة الدين الإسلامي للبطالة: (انظر منصور ١٩٨٩).

أولاً: الشريعة الإسلامية شاملة وكاملة تحتوي على تبيينه وتفسير لجميع تصرفات العباد سواء الحسن أو السيئ منها؛ لذلك حث على التكافل والتعاون وفعل الخير (الصدقة - الزكاة) لمكافحة الفقر والعوز للحفاظ على تماسك الأسرة وإبعادها عن السلوكيات الخاطئة والمنحرفة.

ثانياً: خلق الله الإنسان وجعل فيه الخير والشر وكرمه بالعقل، بحيث يستطيع التمييز بين الخير والشر. فما على الإنسان إلا اتباع الأوامر والنواهي الموضحة في الشريعة الإسلامية وتطبيقها، وهذا كفيل بحفظه بعيداً عن السلوك المنحرف.

ثالثاً: خلق الله سبحانه وتعالى الغرائز للإنسان، وبين سبحانه وتعالى الطرق المشروعة لإشباعها وأوجب اتباعها حفاظاً على نفسية الفرد وأسرته ومجتمعه والابتعاد عن أنواع الانحراف ومسبباته.

رابعاً: اعتنى الإسلام بالإنسان من الناحية النفسية والاجتماعية، واهتم بالتكافل الاقتصادي والسياسي وحفظ حقه في أن يحصل على مستوى معيشي آمن ومستقر يشارك الفرد من خلاله في العمل والابتعاد عن البطالة. بحيث جعل له حقوقاً وأوجب عليه واجبات حينما يتفاعل مع العوامل المذكورة أعلاه في بيئته. وهذا يجعلنا نفهم أن الدين الإسلامي لم يرجع السلوك الإجرامي إلى عامل واحد وإنما لعدة عوامل.

باختصار شديد البطالة في الدين الإسلامي ليست نتيجة لعامل واحد وإنما لعدة عوامل كما سبق أن ذكر في النقطة (رابعاً). فالإنسان خلق في بيئة يتفاعل معها ويستجيب لمنبهاتها، فإذا اتبع تعاليم الشريعة الإسلامية في فقره وغناه، وفي الأزمات بشكل عام وآمن بالقدر خيره وشره واحتسب الأجر عند الله واستمد خوفه مباشرة من الله تعالى ولم يستسلم للشيطان ونزعاته، كان ذلك كفيلاً له بحياة سوية. فلم يأخذ الإسلام بعامل ضد الآخر في التعامل، والتفسير للسلوك الإجرامي وإنما قدم نظاماً متكاملًا للتفسير قبل أن يلتفت علماء الغرب إلى ذلك.

٤. ٧ أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي طبقاً للنظريات المفسرة للبطالة

بعد استعراض النظريات التي أعطت تفسيراً مقنعاً ومعقولاً للبطالة ودورها في تغذية السلوك الإجرامي، كان لا بد من التطرق لأهم العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي وارتكاب الجريمة كخلاصة مستنتجة من واقع النظريات وعرضها. وبهذا تتم الإجابة عن السؤال الثاني، والثالث، والرابع في هذا البحث.

أ - أثر العامل النفسي على السلوك الإجرامي:

١- إحساس الفرد العاقل بالعزلة وعدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمن، بسبب عدم تلبية حاجاته الجسمية والنفسية الأساسية، وغموض مستقبله الاجتماعي والمادي، وفوق هذا كله شعوره بالفراغ وأنه عاطل، كل هذا قد يجعله سريع القابلية للتأثير والإيحاء من لدن رفاق السوء، ولا يقاوم ضغوطهم وطلباتهم وأوامرهم غير المشروعة مما يجعله مجرمًا دائماً.

٢- عدم تحقيق الفرد العاطل لدوافعه وأهدافه (تحقيق الذات والسمو بها) مثل أقرانه ، قد يولد لديه كرهاً لذاته . وبالتالي يغيب الضمير وتنعدم الأخلاق مما يدفعه للانتقام من نفسه وأسرته ومجتمعه لشعوره بالفشل والإحباط والحرمان واليأس من وضعه النفسي والمادي والاجتماعي ، فيضعف أمام الإغراءات ويلجأ للتعبير عن تخفيف الصراعات لديه عن طريق التعبير عنها بالسلوك العدواني الإجرامي (مثل استخدام المخدرات ، السرقة ، لعب القمار ، سرقة بالإكراه ، الاعتداء على الممتلكات) وهذا قد يكون تعويضاً سلبياً أو حتى هروباً من الواقع المعيشي السيئ .

٣- أثر البطالة على نفسية الفرد بسبب طول فترة البطالة ، أو صعوبة الحصول على وظيفة ، وقلة الأجور ، وتوفر وقت الفراغ . هذا قد يدفع الفرد إلى تعلم سلوك وعادات سيئة تتماشى مع الوضع المادي المتدني الذي يعيشه هو أو أسرته أو المجتمع ككل ، فقد تكون هناك الأمراض السيكوسوماتية (مثل أمراض القلب ، ضغط الدم ، القرحة ، السكر) وهذا بلا شك يزيد الحالة النفسية سوءاً .

ب - أثر العامل الاجتماعي على السلوك الإجرامي

١- عدم وجود الترابط والتكافل الاجتماعي في الأسرة الواحدة أو الحي أو في المجتمع الواحد ، وفي ظل ظروف اقتصادية سيئة قد يدفع البعض لعدم الشعور بالولاء والانتماء الاجتماعي لأسرته أو مجتمعة أو حتى بلده ، مما يدفعه ويغذي نزعة الشر والجريمة لديه حتى المنظمة منها . كما لا ننسى المطلقات والأرامل وأبناءهن وما لتأثير العوامل الاجتماعية السلبية على وضعهم العام الأسري والاجتماعي ، خصوصاً إذا فقدوا الدعم المادي من الذين حولهم ، آخذين بالاعتبار خصوصية محافظة المجتمع السعودي وقلة فرص العمل للمرأة لوجود ضوابط دينية معينة .

٢- عدم تقبل ومسامحة المجتمع أو حتى الأسرة للفرد الذي اخطأ أو ارتكب جريمة ما ، وعدم مغفرتهم لسلوكه وقبول و تصديق توبته مما يؤدي به للعزلة

والانطواء ويدفعه للعودة إلى رفاق السجن ومخالطتهم، وبالتالي يأخذ الجريمة مهنة له .

٣- الشعور بقصور الوالدين وعجزهم عن التوجيه والرعاية والتربية، بسبب الضغوط وصعوبة الحياة، مما يجعل الفرد لا يشعر بالاستقرار العائلي، ويسبب التفكك والانحراف الأسري، الذي يتفاعل مع عوامل أخرى كثيرة منها، فقر الأسرة وعدم وجود دخل لها كاف، وهذا ينعكس على أحد أفراد الأسرة (ابن أو أحد الوالدين) فقد تدفع البطالة أحد أفراد الأسرة للهروب من واقعه، نتيجة لسوء التوافق الاجتماعي بينه وبين بيئته فينحرف مثل استخدامه أو بيعه للمخدرات أو السرقة .

ج- أثر العامل الاقتصادي على السلوك الإجرامي

- ١- في الأزمات الاقتصادية الطويلة التي تكون فيها خطط التنمية قاصرة في تقديم الدعم المادي للمدارس ومعاهد التدريب واحتواء العدد الكبير من الشباب . مما ينعكس سلباً على تدريب الشباب ويجعلهم أقل مهارة وتدريب وتعليم وتأهيل، وبالتالي لا تتوافر لهم الوظيفة المناسبة حسب مصطلحي العرض والطلب . وإن حصلوا على وظيفة فاحتمال الاستغناء عنهم وارد أو يكون أجرهم قليلاً، مقارنةً بالجهد الذي يبذلونه . وهذا كله قد يدفع الفرد للانحراف أو للجريمة أو للكسب المادي غير المشروع .
- ٢- عدم توافر الوظائف المناسبة، بالذات للمؤهلين من حاملي الشهادات المناسبة أو غير المؤهلين . وصعوبة الشروط، وطول الانتظار، وسوء المعاملة الذي قد يطيل مدة البطالة . وقد يشكل هؤلاء الشباب ظاهرة أو مشكلة اجتماعية وخصوصاً، إذا كان عددهم كبيراً في المجتمع . وقد يكون البعض منهم هو العائل لأسرته، فطول الانتظار دون الحصول على وظيفة، وعدم حصوله على دعم مالي لينفق به على نفسه، أو أسرته، قد يدفعه في هذه الحالة إلى السلوك الإجرامي المنحرف، وأقل علامات ذلك هو عدم تقيده بالنظم الاجتماعية .

٣- يراعى تخفيف ساعات العمل في الشركات والمؤسسات غير الحكومية من دوامين إلى دوام واحد، ممتد من الساعة الثامنة إلى الساعة الرابعة مثلاً. ثم زيادة أجر الساعة وتحديده طبقاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والعلمي للمجتمع؛ لتكون الوسائل المشروعة والمتاحة في تناول الباحثين عن الوظائف في غير القطاع الحكومي، ووسيلةً للترغيب والجذب للتفكير الجدي في العمل.

وخلاصة القول: نجد أن هناك آثاراً نفسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً للبطالة على سلوك الفرد العاطل، مما قد يدفعه للإجرام. ولكن ما نلاحظه هنا، أن هذه العوامل الثلاثة، تكون آثارها قويةً، وواضحةً، وذلك بسبب تفاعلها وتداخلها مع بعضها البعض، لتوجد علاقة بين البطالة والجريمة. ولا يمكن أن نؤكد على فاعلية عامل دون الآخر ولكن هناك فروقاً فردية ندرك من خلالها تباين الناس من حيث قوة التحمل، والصبر، وردة الفعل، والاستجابة، والتأثر.

٦. التوصيات

أسلوب الوقاية والعلاج من تأثير ظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي للإنسان

بعد التطرق لسيكولوجية البطالة في ضوء الإطار النظري والمتضمن شرح النظريات واعتبار النظرية النفسية هي الأساس لأنها عامل مشترك يفهم منها ان الإنسان يؤثر ويتأثر بالعديد من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي في الأصل بتفاعلها تشكل السلوك للإنسان. وهنا كان لا بد من عرض مبسط ومختصر لأسلوب الوقاية والعلاج، (وبهذا تتم الإجابة عن السؤال الخامس من هذه الدراسة). والتي يمكن الأخذ بها على أنها توصيات تدفع إلى التقليل من الجريمة، بالتعامل معها والحد من ظاهرة جريمة البطالة والمجرمين، ولا نقول القضاء أو انتهاء المشكلة:

٦. ١ الوقاية

من معالم التقدم الحضاري الاهتمام بالوقاية قبل العلاج:

الوقاية تعني منع تكوين الشخصية الإجرامية من الأصل لدى الفرد وخصوصاً النشء، مثل منع قيام شخصية المرتشي من أن تتكون. هذا غالباً من اختصاصات العلماء وبالذات الباحثين في علم النفس والاجتماع. أما حديثنا عن العلاج فهو التعامل مع من تكونت لديهم الشخصية الإجرامية على مختلف مستوياتها. ولن يتطرق الباحث لأسلوب الردع والعقاب.

الوعظ والإرشاد الديني حتى يتم إصلاح العقيدة في نفوس الناس بالدعوة إلى الله وتقوية الإيمان، عن طريق أداء العبادات وإيقاظ الضمير الديني لدى الفرد، وتوضيح الحلال والحرام في العبادات والمعاملات والحث على التعاون والتناصح بين أفراد المجتمع، والأخذ على يد الظالم والمنحرف (ميقاً ١٩٩٠). وقد جاء في الشريعة الإسلامية أنه من كان له في قلبه واعظ كان عليه من الله حافظ، كما أنه بذكر الله تطمئن القلوب.

توفير الحياة الاقتصادية الملائمة والمناسبة لأحوال المجتمع طبقاً للمدخرات وللمقومات الموجودة والممكن استغلالها لزيادة الاقتصاد في البلد، ثم الصرف والإنفاق على الحاجات الأساسية والمهمة التي تهتم المواطن (مثل مدارس، مستشفيات، إعانات السلع المستهلكة). وهذا يمكن أن نراه في خطط التنمية الخمسية، ولكن لا بد من التعامل العقلي المنطقي مع التغييرات الوقتية والمفاجأة أيضاً.

حماية الأسر من الانهيار وذلك بدراسة الأحوال الاقتصادية للمجتمع وللأسر حسب الأحياء السكنية، ومعرفة عناصر النقص والسلبيات وحتى الإيجابيات (مستوى الدخل المصروفات. إلخ) بواسطة مراكز أكاديمية متخصصة للأبحاث (وعمل استطلاعات ودراسات دورية كثيرة خلال السنة) تبعد عن التنظير والتعميم غير الأكاديمي. وهذا سيساعد في معرفة الخلل ثم سده مباشرة، فقط في حالة تطبيق وتفعيل نتائج الدراسات وألا تظل حبيسة المكاتب حتى تسائر العصر والتغير.

في ظل ما ذكر في أولاً وثانياً، لا بد من توفير وظائف كافية ومناسبة تتناسب مع عدد الدارسين والدارسات، حتى لا يحصل تأكيد لما هو موجود الآن في المجتمع السعودي، (حيث يغلب الاهتمام بالتعليم والخريجين مع عدم توفير العدد المناسب

لهم من الوظائف). فيجب الأخذ بمبدأ التناسب و الانسجام بين المطلوب والمحتمل والموجود فعلاً، والتركيز على الكيف بدل الكم بأن نعد دارسين مدربين ومؤهلين طبقاً لما تفرضه الحالة الاقتصادية للبلد، أي مسيطرة الواقع والعصر والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ظل العولمة الحالية.

لا بد من فتح التعليم الجامعي وغيره من فرص التعليم لخريجي الثانوية وغيرهم وإعفائهم من النسبة المثوية، لأن ذلك سيقضي على الفراغ ويثقفهم ويرفع درجة تفكيرهم وصقلهم وتوجيههم في مقاعد الجامعة، بدلاً من تركهم عالة على الأسرة أو المجتمع ومؤسساته الأمنية (تسكعهم في الشوارع أو المراكز التجارية) أو تعليمهم داخل نزانات السجون. فعدم استيعابهم وإقفال الفرص أمامهم ليس حلاً وله تأثير سلبي على الفرد والمجتمع.

سعودة الوظائف مصطلح جميل يأخذ به الجميع، ولكن لا بد من تفعيله بأسرع مما هو عليه من رتبة حسب الأنظمة التي وضعت وتتبع للتعامل مع سعودة الوظائف في الشركات والوزارات (...). فلا بد من متابعة تطبيق الأنظمة التي تحث وتفعل السعودة، ومحاسبة المقصرين الذين يعيقون ذلك ويسترون على العمالة مستغلين مرونة النظام، والاعتماد على الحديث والقول (لوسائل الأعلام) دون فعل وتطبيق. أيضاً يفترض تحديد ساعات العمل في الشركات، ورفع أجر الساعة للعامل السعودي انسجاماً مع المستوى المعيشي في المجتمع.

الاهتمام عبر وسائل الإعلام المقروء والمكتوب والمشاهد، وكذلك عبر الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية بنية تثقيف النشء على الاهتمام بالثقافة، من خلال الدراسة والتدريب ورفع الكفاءة والمهارات لديهم. وكذلك نركز على حثهم على مواجهة الأزمات والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية الطارئة وقراءة المستقبل البعيد من خلال وضع أهداف قريبة وبعيدة تضمن لهم أسلوباً معيشياً مريحاً في الحياة بالانخراط في الوظائف بشكل عام والمهنية بشكل خاص.

تطوير التنظيم الإداري في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية، وبالذات تلك المؤسسات التي تعنى بالناحية الاقتصادية لأفراد المجتمع. كاختيار المؤهلين وذوي

الخبرة من المثقفين في مجال عملهم ، ومراقبة القائمين على المال الذي هو عصب الحياة . كما يجب القضاء على الفساد الإداري (رشوة ، اختلاس) ، لأن جرائم الصفوة وأصحاب المناصب والمسئولين يكون أثرها سلبياً ولمدة طويلة على أفراد المجتمع ، ناهيك عما تسببه من عدم ثقة وقدوة سيئة في القيادة . فالاهتمام بصغار السن وتغييرهم أسهل وأوفر من الناحية العملية والمادية من تغيير الجيل ذي الأعمار المتوسطة أو الكبيرة .

يجب تحديد ساعات العمل في المجمعات التجارية الاستهلاكية وداخل الشركات والمؤسسات والمحلات المهنية الخاصة ، وحصرها في أماكن محددة وواضحة توزع حسب المناطق السكنية . فهذا قد يحد من التجول وخروج الشباب لغير حاجة ، ويخفف الازدحام والتجمعات العمالية والشبابية . فهذا من شأنه ألا يكلف الدولة مادياً ولا معنوياً ، ولا يرهق أجهزة الأمن الخاصة بالمتابعة والمراقبة مما يجعلها تركز على أمور أمنية أهم وأدق .

التقليل من هجرة سكان القرى إلى المدن الكبرى ، بتوجيه بعض الشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية لفتح أماكن لها في القرى والمدن الصغيرة ، مما يوفر كماً لا بأس به من الوظائف فيهما . وهذا قد يساعد على عدم ازدحام المدن الكبيرة ويقلل الهجرة إليها . فمعروف أنه كلما كان هناك ازدحام سكاني كلما أصبح هناك احتمال أكبر لمخالفة الوسائل الشرعية لتحقيق الأهداف الضرورية ، فالخروج على النظام الاجتماعي وسلك السبل غير المشروعة قد يدفع البعض (من الشباب وطالبي العمل) لارتكاب الجريمة كتنفيس وانتقام من ضغوط الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية .

٦ . ٢ العلاج

نهتم في هذا الجزء يعرض بعض الحلول التي قد تساعد وتساهم بعلاج الأفراد الذين كان للبطالة تأثير مباشر وغير مباشر على سلوكهم ودفعتهم لارتكاب الجرائم وكذلك المحيطين بهم الذين على وشك الانهيار نتيجة للفشل وضغوط الحياة :

١ - العلاج النفسي : أو الاهتمام بإعادة التربية الدينية للفرد (داخل أو خارج

السجن) بتأصيل الإيمان لدى الفرد بالتركيز على كبح الشهوات والغرائز والتخلص من النزعات الشريرة. ثانياً التركيز على الضمير الخلقى أخذين في الاعتبار تعاليم الشريعة الإسلامية. ونهدف من ذلك إلى محاولة الجلوس مع الفرد أو الجماعة العاطلة لتعديل وتصحيح مفهوم الذات لديهم وحل الصراعات النفسية الانفعالية، والتخفيف من التوتر والقلق الذي يعيشونه. فبعد تحسين صورة الذات لديهم بتكوين علاقة نفسية إيجابية بينهم وبين الواقع الذي يعيشونه، نبدأ في مناقشة السلوك الخاطئ والسيئ الذي ارتكبهه محاولين إيجاد مخرج كمرحلة أولى للتأهيل والعلاج سواء للأفراد أو الجماعات. مدركين أن بعض حراس السجون قد لا يتفاعلون بشكل ايجابي مع عمل المعالجين النفسيين للسجناء لما فيه تدليل للسجناء وزيادة أعباء الحراس (كزيادة ساعات عملهم)، ولكن ببذل الجهد وتذليل الصعوبات وحب الفرد لمهنته تزول العقبات.

٢- بعد القيام بدراسة حالة أو حالات ومعرفة العوامل التي أدت إلى السلوك الإجرامي، نقوم بعد ذلك بتوفير الحاجات الأساسية للفرد مثل: تنمية المهارات والتدريب وحثه على مواصلة الدراسة (وإن كان داخل السجن)، لنضمن له مستقبلاً وظيفياً مرضياً، ليوفر الدخل لنفسه أو لمن يعول. يجب العمل على تفعيل دور مكاتب الضمان الاجتماعي بشكل أكبر لتشمل جميع فئات العاطلين عن العمل، وبالأخص صرف إعانات أسبوعية لهم (إلى أن يجدوا وظائف) وللمطلقات والأرامل لخصوصية عمل المرأة في المجتمع السعودي.

٣- العلاج السلوكي: نستخدم مبدأ الثواب الإيجابي والعقاب الإيجابي مثل حرمان الشخص مما يحب ويرغب للتغيير من السلوك السيئ وتدعيم السلوك الإيجابي وهذا سيساعد المعالج السلوكي في تغيير أفكار ومعتقدات الفرد غير المرغوب فيها تجاه نفسه وتجاه الآخرين.

٤- ومن العلاج أيضاً تحسين وتعديل وإصلاح الوضع الاجتماعي والمادي (مثل نوع السكن والحلي)، وتوفير الخدمات اللازمة في الأحياء والمجتمعات

السكنية . عمل المراقبة والرعاية الدورية الدائمة داخل الأحياء ، ومعالجة كل المشاكل بقدر الإمكان وذلك من خلال العمل الحكومي أو الجهات الخيرية . مراعين في ذلك القضاء على الفراغ قدر الإمكان (بأنشطة منهجية ولا منهجية) في المدارس والجامعات وفي الأحياء بإنشاء برامج مجهزة ومعدة لهذا الغرض .

٥ - أسلوب العقاب أو الردع مطلوب ولكن السائد الآن وإلى حد ما هو إيداع صاحب السلوك الإجرامي السجن فقط دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير طول مدة السجن (كعقوبة) على ظروف كل حالة ، بما فيها أسرته خارج السجن أو من يعول . وهذا الأسلوب يجب أن يتبدل لأن فيها تكلفة مالية وأعباء جسيمة للعاملين في السجن ، وله آثار سلبية كثيرة ، فبدلاً من إصلاح السجن فقد يتأصل فيه الإجرام . لذا كانت فرصة تطبيق عقوبة تقديم الخدمات الاجتماعية مثل : أن يُطلب من السجن أن يقوم بوظائف معينة وبساعات عمل محددة تتوافق مع جريمته ومهنته . سيكون لعقوبة الخدمات الاجتماعية (كعقوبة ايجابية) تأثير أقوى إن فعلت بصورة صحيحة مثل : عدم انقطاعه عن أسرته ومجتمعه ومنها إصلاحه .

وأيضاً لا بد من تفعيل دور الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين ليقوموا بدور أكبر في دراسات الحالات الشاذة والغريبة (إطلاق النار وقتل الأبناء والزوجات — أو محاولة قتل مسؤول كبير أو جريمة أستاذ مع طالبه) . مع الإشارة إلى وجود ذلك ولكن على نطاق محدود .

قد يبدو أن أسلوب الوقاية والعلاج المقدم في هذه الدراسة أو في غيرها لا يمكن أن يحل مشكلة السلوك الإجرامي الناتج عن عامل البطالة . لكن نقول إن هذه إسهامات واستنتاجات من هذه الدراسة رأى الباحث من وجهة نظر علمية شخصية أنها قد تفيد بتقليل الأثر والعلاقة السببية بين البطالة الجريمة . لذا يجب أن تتضافر الجهود والتوفيق يأتي من الله سبحانه وتعالى . فليس هناك مستحيل فما دام هناك رغبة إذاً توجد طريقة . فمثل هذه الأعمال تخضع لاقتناع الشخص بفكرة ما وأنه قادر على القيام بها ولا

ينتظر الأجر المادي في الدنيا ولكن يحتسب ذلك عند الله سبحانه وتعالى . وعلينا العودة للدين الإسلامي وتشريعاته لكماله ، فلم يترك قضيةً صغيرةً أو كبيرةً إلا ووضع لها الوقاية والعلاج وحتى أسلوب الردع . فقال تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ ، (سورة المائدة آية ٣) .

المراجع

أحمد، عدنان (١٤٢٢هـ)، البطالة والسلوك المنحرف (ورقة عمل)، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.

تركي، مصطفى (١٩٨٦) دراسة في علم النفس والجريمة، الكويت: دار القلم.
الثقفي، محمد (١٤٢٣) «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم»، ندوة المجتمع والأمن، السنة الثانية (١٤٢٣)، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.

الحديثي، مساعد (١٩٩٦) مبادئ علم الاجتماع الجنائي: الرياض، مكتبة العبيكان.
حويتي، أحمد وبدر، عبد المنعم وديالوا، دمبا (١٤١٩) علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الدوسري، إبراهيم (١٤١٣) «البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض» الكتاب السنوي، العدد الأول، ص ٩٨، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

ربيع، محمد ويوسف، جمعة وعبد الله، معتز (١٩٩٤) علم النفس الجنائي: القاهرة، دار غريب.

رضا، أمجاد، ونجلاء، فاضل (١٤٢٣هـ)، سلوكيات شباب البطالة السلبية، انعكاس للواقع الذي تعيشه، جريدة الوطن، عدد ٤٩٣.

زكي، رمزي (١٩٩٧) «الاقتصادي السياسي للبطالة»، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٢٦، ص ٢٠، الكويت.

الساعاتي، سامية (١٩٨٣) الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي: بيروت، دار النهضة العربية.

السالم، عبد العزيز، والعريبي، عبد الرحمن (١٤٢٣هـ)، مخرجات التعليم الثانوي

- العام والمهني وسوق العمل السعودي، الرياض، ندوة المجتمع والأمن، السنة الثانية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
- السلطان، فهد (١٤٢٣هـ)، تجربة السعودة في القطاع الخاص، الواقع والتطلعات، ندوة المجتمع والأمن، السنة الثانية، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
- السمالوطي، نبيل (١٩٨٣) الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي: جدة، دار الشروق.
- شتا، علي (١٩٨٧) علم الاجتماع الجنائي: الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- شمس، محمود وعقاد، عبد الحميد (١٩٩٤) تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات. دراسة كمية وكيفية: الكتاب السنوي، العدد الثاني. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، وزارة الداخلية.
- عباس، فيصل (١٩٩٤) التحليل النفسي للشخصية، بيروت: دار الفكر اللبناني.
- العبد الحافظ، محمد (٢٠٠٢)، التنظيم الوطني للتدريب المشترك، ندوم المجتمع والأمن، السنة الثانية، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
- عبد الفتاح، عاطف، (١٩٨٥)، البطالة في العالم العربي، وعلاقتها بالجريمة، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عجوة، عبد الفتاح (١٩٨٦) البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة: الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- علي، عبد السلام. (٢٠٠٠) أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العملية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- العوجي، مصطفى (١٤٠٧) الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- العيسوي، عبد الرحمن (بدون تاريخ) علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة.

العيسوي ، عبد الرحمن . (١٩٩٠) شخصية المجرم ودوافع الجريمة : الرياض - المركز التربوي للدراسات الأمنية والتدريب .

العيسوي عبد الرحمن (١٤١٧) دائرة المعارف الجنائية : مجلة الفيصل ، العدد : ٢٤٢ : ص ص ١٠٢ - ١٠٦ .

الفریان ، خالد (١٤٢٣هـ) ، ملايين فرص العمل و١٤٪ بطالة للسعوديين ، جريدة الجزيرة ، عدد ١٠٣٣٠ .

الفوزان ، فوزان ، (٢٠٠٢) ، نحو نمذجة أكثر ما عليه لآليات السعودة في سوق العمل ، ندوة المجتمع والأمن ، السنة الثانية ، الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية ، مركز البحوث والدراسات ، .

مطواع ، ضياء (٢٠٠٢) ، رؤى تربوية لتحسين مخرجات التعليم العالي لمواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية ، ندوة المجتمع والأمن ، السنة الثانية الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية ، مركز البحوث والدراسات .

المطوع ، محمد (٢٠٠٠) ، الجديد في علم النفس الجنائي ، الرياض ، مطابع الحميضي .

منصور ، عبد الحميد (١٩٨٩) السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي . الكتاب السادس الجزء الأول ، الرياض — مركز أبحاث مكافحة الجريمة

المهنا ، عبد العزيز (١٩٥٠) البطالة والعمالة الكاملة : مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة

ميقا ، أبو بكر (١٩٩٠) أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في منع الجريمة مكتبة التوبة .

العربية نت (٢٠٠٤) خبراء يحددون البطالة في السعودية ، الإثنين ، ٢٤ مايو ٢٠٠٤ م . <http://www.alarabiya.net/Articale.aspx 2=3675> .

الغرفة التجارية الصناعية ، (٢٠٠٢) ، مخرجات التعليم ومدى مواءمتها مع متطلبات سوق العمل السعودي ، ندوة المجتمع والأمن ، السنة الثانية ، الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية . مركز البحوث والدراسات .

وزارة التخطيط ، خطة التنمية السابعة ، (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) ، الرياض ، وزارة التخطيط .

وزارة المعارف، الإدارة العامة للبحوث التربوية، إدارة التوثيق التربوي، الرياض .

المراجع الأجنبية

- Allan E. and steffensmeier D. (1989) Youth Unemployment and property crime: Differential Effects of Job Availability and Job quality on Juvenile and youth Adult Arrest Rates" American social Review" 50: 317-32
- Benda A (1979) Criminal recidivism from Adolescence to Adulthood" US Department of Justice" Law Enforcement Assistance administration" Washington DC.
- Berman A. (1978) Neuropsychological aspects of violent behavior: American psychological Association: Toronto.
- Cohen A (1977)" Deviant behavior international encyclopedia of social science" New York" Macmillan company.
- Cosson M. (1979) youth unemployment ma cm: Ilan.
- Cook and Zarkin G. (1985) Crime and Business cycle. Journal of legal studies. 14: tt 5-28.
- Davedove L. (1980) Introduction psychology: Mcgrow Hill: New York.
- Ehrlich I (1973) participation in Illegitimate Activities: A theoretical and Empirical Investigation" Sourn of political Economy" S: 531-67.
- Eisner M. (1995) socio _ Economic modernization and gong time Developments of crime theories and Empirical Evidence in Europe" paper presented to American society of criminology" Boston" 15-19 November.
- Fogon J (1995) legal work and Illegal work : crime work" and unemployment. In burton west bord and Jemes Worthy" eds." Des ling with Urban crisis: linking Research to Action" Evonston" IL: north western. University press.

- Forrington D, Gallagher B, morley L, S t Ledger Rand west J. (1986) unemployment school leaving and crime British journal of criminology 26: 335-56.
- Farrington D (1996) understanding and preventing youth crime. York: Joseph Rowntree Foundation.
- Field s (1991) Trends in crime and their Interaction: A study of Recorded crime in past war England and Wales. Home office Research study no. 119 London: HM so.
- Gottfredson M, and Hirschi T. (1990) A General Theory of Crime. Stanford Calif.: Stanford University Press.
- Lemert E. (1951) social pathology: New York: McCraw Hill.
- Merton R. (1957) Social Theory and Social structure. London : Free press of Glencoe .
- Reuter P, MacCoun R and Murphy P. (1990) Money from crime: the Economics of Drug selling in Washington DC. Santa Monica: Rand .
- Sampson R and Taub J. (1993) Crime in the making pathways and Turning points thorough life . London. Harvard university press.
- Shoemaker D. (1996) Theories of Delinquency: New York. Oxford university press.
- Uggen C. (1994) Innovators, Retreatists, and the conformist Alternative A Job quality Model of work and crime. University of Wisconsin _†Madison.
- Wilson W. (1987) The Truly Disadvantaged : The Inner city the under class and public policy. Chicago IL: university of Chicago press.
- Williams K. (1997) Textbook on criminology London Birkstone press.